المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

أداء أسواق الأوراق المالية
في دول مجلس التعاون
والتطورات التنظيمية والتشريعية
خلال النصف الأول من العام 2024م

العدد 6

يناير 2025م

المحتويات

كلمة معالي الأمين العام 4

كلمة المديرة العامة 6

تعاريف المصطلحات والمؤشرات 8

الملخص التنفيذي 10

الفصل الأول: نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م 12

الفصل الثاني: تحليل أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م 22

أولاً: دولة الامارات العربية المتحدة 24

1.1: سوق أبوظبي للأوراق المالية 26

2.1: سوق دبي المالي 28

ثانياً: مملكة البحرين 34

3.2: بورصة البحرين 36

ثالثاً: المملكة العربية السعودية 40

4.2: السوق المالية السعودية 42

رابعاً: سلطنة عُمان 48

5.2: بورصة مسقط 50

خامساً: دولة قطر 54

6.2: بورصة قطر 56

سادساً: دولة الكويت 60

7.2: بورصة الكويت 62

محلق1 : الجداول الإحصائية 68

محلق2 : معلومات عن أسواق المال الخليجية 74

مصادر البيانات 78

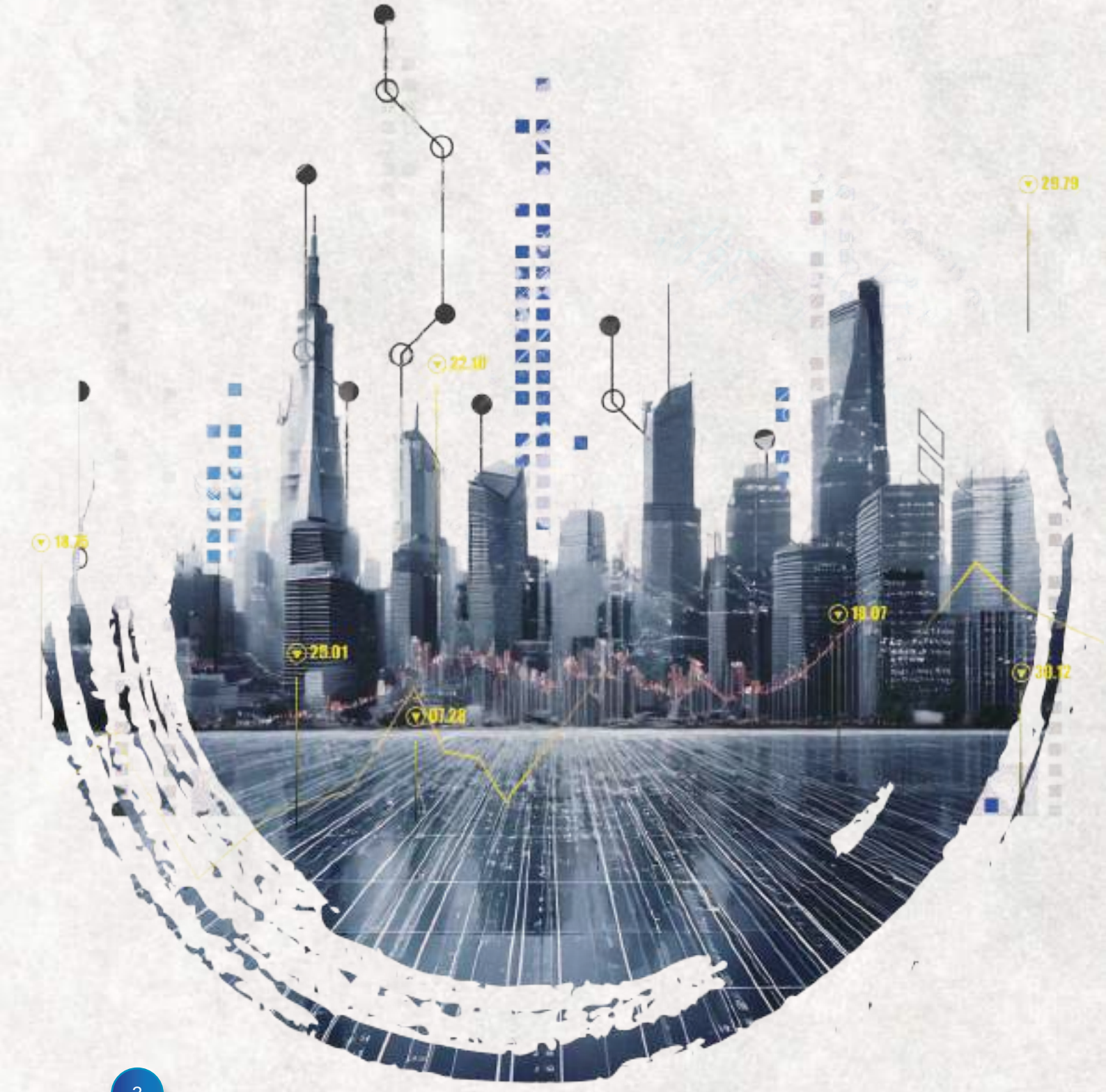
29.79
22.10
18.07
25.01
07.28

كلمة معالي الأمين العام

إن تكامل الأسواق المالية هو أحد المحركات الرئيسة للتنمية الإقتصادية في دول مجلس التعاون، وجاء تماشياً مع أهداف النظام الأساسي للمجلس الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين الدول الأعضاء، وإلى أهمية تنمية علاقات التعاون بينها في مختلف المجالات، وتماشياً مع الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون التي تهدف إلى تعزيز الروابط الإقتصادية بين الدول الأعضاء، وتقريب سياساتها الإقتصادية والمالية والنقدية والتشريعية، وتعزيز القدرات التنافسية لإقتصاداتها في ضوء ما يشهده الإقتصاد العالمي من تطورات متسارِعة على مستوى التكنولوجيا المالية، حيث نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على: "تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها".

وسعياً إلى مراحل متقدمة من التكامل الإقتصادي، وتعزيز آليات السوق في دول المجلس ولتحقيق التكامل في الأسواق المالية بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة، ويُمكّن مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين من الاستثمار والتداول في جميع الأسواق المالية بدول المجلس بيسر وسهولة، ودون تفريق أو تمييز في المعاملة، ويتيح لهذه الأسواق تحقيق مزيد من التطور وتقديم منتجات جديدة وتطوير أسواق الصكوك والسندات التي لها دور هام في تعزيز مسيرة النمو الاقتصادي بدول المجلس.

اعتمدت هيئات الأسواق المالية بمجلس التعاون في العام 2024م الإطار التنظيمي للتسجيل البيني ولائحة التسجيل البيني لصناديق الاستثمار بين الدول الأعضاء، وتعد تلك خطوة جيدة وإنجاز كبير.

ويعد إعتماد مشروع لائحة التسجيل البيني لصناديق الإستثمار بين الدول الأعضاء في العام 2024م خطوة جوهرية ضمن استراتيجية التكامل الشامل للأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وتيسير حركة الاستثمارات عبر الحدود، وتنظيم عمليات تسجيل وترويج وحدات صناديق الاستثمار. مما يجسد التزام دول المجلس بتطوير بيئة مالية متكاملة وآمنة، تعزز من جاذبية دول الخليج كمركز استثماري رائد. والدفع بالعمل الخليجي المشترك، بما يقرب من التكامل الإقتصادي والوحدة الإقتصادية بين دول مجلس التعاون.

معالي الأستاذ جاسم محمد البديوي

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

كلمة المديرة العامة

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يقدم العدد السادس من تقرير أداء وتطورات أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون خلال النصف الأول من العام 2024م. وبالإضافة إلى جمع المعلومات والبيانات الرسمية عن هذه الأسواق وإعداد مؤشرات أدائها ونشرها بصورة دورية ومنتظمة؛ يساهم هذا التقرير في تنمية الوعي الاستثماري ورفع مستوى الشفافية ودعم ما تقوم به هذه الأسواق لتعزيز دورها التنموي في الاقتصاد الخليجي، وتمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة والمبنية على بيانات دقيقة ومتاحة للجميع.

وبجانب تحليل نشاط وأداء أسواق المال الخليجية، يتضمن التقرير إبراز التغيرات في الأطر التشريعية والتنظيمية والتوعوية، وكذلك كل ما يتعلق بالإشراف والرقابة وحماية المستثمرين والحوكمة والتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات، وذلك بهدف تعريف المستثمرين بمختلف جوانب تطورات هذه الأسواق وأدائها.

وإذ يشكر المركز هيئات أسواق المال الخليجية على تعاونها من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات العمل في هذه الأسواق، ليأمل أن يشكل التقرير دافعاً قوياً لتعزيز النشاط الاستثماري واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتساهم في تمويل التنمية المحلية والخليجية، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين أسواق المال الخليجية لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

انتصار بنت عبدالله الوهيبية

المديرة العامة للمركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعاريف المصطلحات والمؤشرات

القيمة السوقية للشركات المدرجة:

مجموع القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها للشركات المدرجة في السوق.

القيمة الدفترية للسهم:

حقوق المساهمين في نهاية الفترة مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.

عدد الأسهم المتداولة:

عدد الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق خلال الفترة.

حجم التداول:

قيمة الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق بمختلف الأسعار خلال الفترة.

العائد (صافي الأرباح بعد الضرائب):

صافي الأرباح بعد الضرائب كما في آخر تقرير سنوي صادر عن الشركة والتي تمثل صافي ربح السنة مطروحاً منه ضريبة الدخل والمخصصات الأخرى.

السوق الأولي:

السوق الذي يتم من خلاله بيع الأوراق المالية المصدرة لأول مرة والتي تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي.

السوق الثانوي:

السوق الذي يجري فيه التعامل بالأوراق المالية بعد إصدارها واستكمال إجراءات الاكتتاب بها، في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

السوق الموازي:

ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج خاصة تحددها لجنة إدارة السوق.

معدل دوران السهم (%)= قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة / القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في نهاية الفترة

عائد السهم الواحد= صافي الأرباح بعد الضرائب / عدد الأسهم المكتتب بها

مضاعف السعر إلى العائد للسهم= سعر السهم / عائد السهم

مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للسهم= سعر السهم / القيمة الدفترية للسهم

المؤشر المركب لأسواق المال (CGI) في كتلة مجلس التعاون:

يتم إعداد هذا المؤشر المركب لقياس أداء أسواق المال لمجلس التعاون، حيث يتم في البداية تحويل مؤشرات كل من أسواق المال منفردة إلى مؤشر مئوي (100=2017). بعدها يتم إحتساب المؤشر المركب بإستخدام أوزان ترجيحية تمثل القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

الصيغة الرياضية:

$$م . ك = \sum_{س=1}^{7} \left(م\ ا\ س \times \frac{ق\ س\ .س}{م\ ق\ س\ .\ م} \right)$$

حيث أن:

س: أسواق المال السبعة في دول مجلس التعاون.

م . ك : المؤشر المركب لأسواق المال في مجلس التعاون في نهاية العام.

ق س . س: القيمة السوقية للسوق المالي (س) خلال السنة.

م ق س . م: مجموع القيمة السوقية لأسواق مجلس التعاون خلال السنة.

م ا س: المؤشر العام للسوق المالي(س) في نهاية السنة.

الـــملـخـص الـــتـنـفـيـذي

أداء إيجابي لأسواق المال العالمية الرئيسية خلال النصف الأول من العام 2024م

سجلت البورصات العالمية الرئيسية ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام 2024م مقارنةً مع مستوياتها بنهاية العام 2023م، حيث سجل مؤشر نيكاي 225 الياباني أعلى نسبة ارتفاع بلغت 18.3%، في حين كانت أدنى نسبة نمو لمؤشر داو جونز الذي ارتفع بنحو 3.8%.

المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية يسجل تراجعاً بنسبة -3.1% بنهاية النصف الأول من العام 2024م

سجل المؤشر العام المركب الذي يقيس أداء أسواق المال الخليجية كتكتل تراجعاً خلال النصف الأول من العام 2024م، حيث بلغ بنهاية شهر يونيو 165.2 نقطة، مقارنةً مع 170.6 نقطة في نهاية عام 2023م، وبنسبة انخفاض بلغت -3.1%.

4.0 تريليون دولار أمريكي مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية بنهاية النصف الأول من العام 2024م

شهد مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية تراجعاً خلال النصف الأول من العام 2024م وبنسبة بلغت -8.6% لتصل لنحو 4.0 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2024م، بعد أن كانت بنحو 4.4 تريليون دولار أمريكي بنهاية العام 2023م.

نـمـو حـجـم الـتـداول خلال الـنـصف الأول مـن الـعام 2024م

- شهدت أسواق المال الخليجية تداول عدد 148.3 مليار سهم خلال النصف الأول من العام 2024م، مسجلاً نمواً بنسبة بلغت 19.4% مقارنةً مع النصف الأول من العام السابق.
- بلغت قيمة الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2024م نحو 359.7 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بما قيمته 246.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2023م، أي بإرتفاع بلغت نسبته 46.1%.
- ارتفعت قيمة متوسط التداول اليومي في أسواق المال الخليجية في النصف الأول من العام 2024م لنحو 3.0 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 2.1 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2023م.

98% من الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية تسمح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى

بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية 746 شركة، وتبلغ نسبة الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى من مجموع الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية 98%.

تفاوت الأداء العام لأسواق المال في دول المجلس خلال النصف الأول من العام 2024م بين تراجع بنسبة -8.0% لمؤشر بورصة قطر، ونمو بنسبة 3.8% لمؤشر بورصة مسقط

أبوظبي

تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال النصف الأول من العام 2024م ليبلغ 9,061 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً انخفاضاً بنسبة -5.6% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2023م.

دبي

سجل مؤشر سوق دبي المالي خلال النصف الأول من العام 2024م تراجعاً طفيفا بنسبة -0.7% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2023م.

البحرين

سجل مؤشر بورصة البحرين خلال النصف الأول من العام 2024م نمواً بنسبة بلغت 2.7% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2023م.

السعودية

سجل مؤشر السوق المالية السعودية خلال النصف الأول من العام 2024م تراجعاً بنسبة بلغت -2.4% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2023م.

عُمان

ارتفع مؤشر بورصة مسقط خلال النصف الأول من العام 2024م ليبلغ 4,687 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً نمواً بنسبة 3.8% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2023م.

قطر

تراجع مؤشر بورصة قطر خلال النصف الأول من العام 2024م ليبلغ 9,964 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً انخفاضاً بنسبة -0.8% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2023م.

الكويت

سجل مؤشر بورصة الكويت خلال النصف الأول من العام 2024م نمواً بنسبة 1.8% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2023م.

الفصل الأول

نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م

1.1 أداء أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م

سجل المؤشر العام المركب الذي يقيس أداء أسواق المال الخليجية كتكتل تراجعاً خلال النصف الأول من العام 2024م، حيث بلغ بنهاية شهر يونيو 165.2 نقطة، مقارنةً مع 170.6 نقطة في نهاية عام 2023م، وبنسبة انخفاض بلغت -3.1%، وخلال النصف الأول سجل المؤشر المركب في شهر فبراير 2023م أعلى نقطة له عندما ارتفع إلى 175.8 نقطة قبل أن يعاود الانخفاض ليسجل أدنى نقطة له بنهاية شهر مايو 2023م حين بلغ 162.4 نقطة، (شكل رقم 1).

شكل 1: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية، يناير 2023- يونيو 2024م

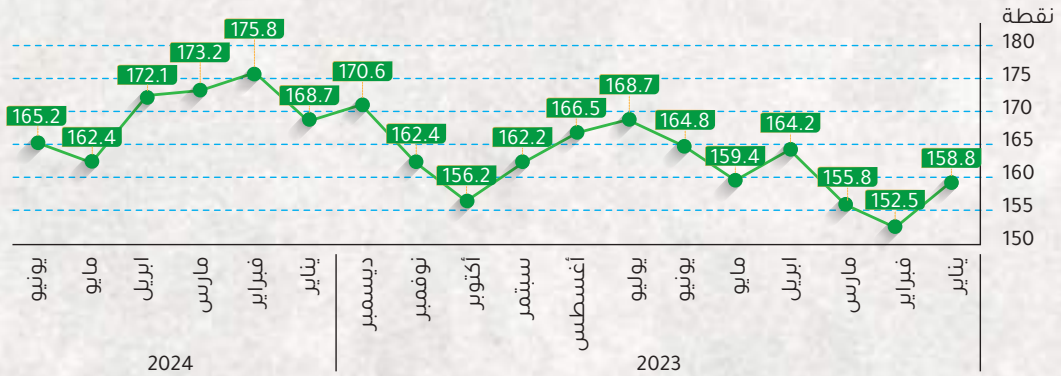

ونجم الأداء السلبي للمؤشر العام المركب لأسواق المال الخليجية نتيجة تراجع أداء غالبية الأسواق المالية بالدول الأعضاء، حيث شهد مؤشر بورصة قطر أعلى نسبة خسائر بين أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م إذ تراجع بنسبة -8.0%، وتلاه في ذلك، مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بتراجع بلغت نسبته -5.4%، وكذلك تراجع مؤشر السوق المالية السعودية بنسبة -2.4%، ومؤشر سوق دبي المالي بنسبة -0.7%. في حين حقق كل من مؤشر بورصة مسقط وبورصة البحرين وبورصة الكويت مكاسب ملحوظة خلال ذات الفترة وجاءت بنسبة 3.8% و 2.7% و 1.8% على التوالي، (شكل رقم 2).

شكل 2: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، النصف الأول 2024م

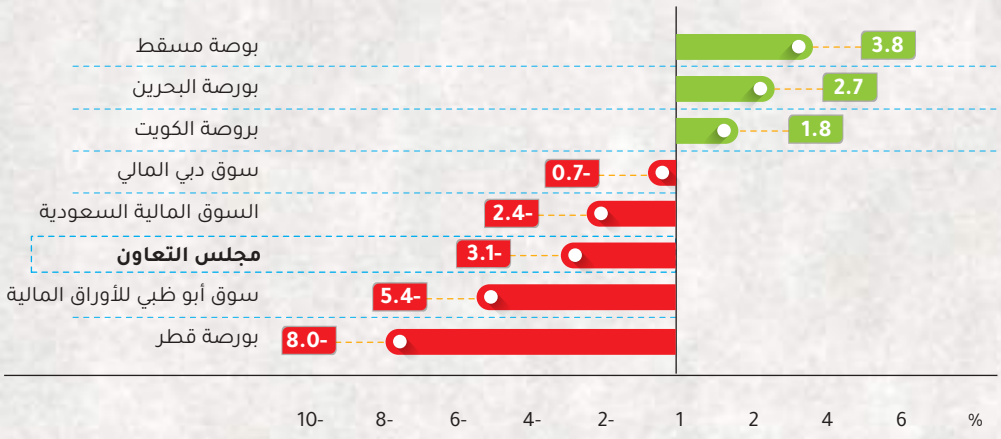

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العالمية، فقد سجلت المؤشرات العالمية الرئيسية ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام 2024م مقارنةً مع مستوياتها بنهاية العام 2023م، حيث سجل مؤشر نيكاي 225 الياباني أعلى نسبة ارتفاع بلغت 18.3%، في حين كانت أدنى نسبة نمو لمؤشر داو جونز الذي ارتفع بنحو 3.8%، وعلى العكس من ذلك، سجل مؤشر بورصة شنجهاي تراجعا طفيفاً بنحو -0.3%، (شكل رقم 3). وجاء ارتفاع المؤشرات الرئيسية العالمية خلال خلال النصف الأول من العام 2024م نتيجة حالة من التفاؤل في ظل تراجع سياسات التشديد النقدي والتوقعات التي تشير إلى انخفاض معدلات التضخم، بالإضافة إلى اتجاه بعض البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة أبرزها المركزي الأوروبي الذي قرر خفض أسعار الفائدة لأول مرة منذ 5 سنوات بنحو 25 نقطة أساس خلال شهر يونيو الماضي لتتراجع إلى 3.75%.

شكل 3: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية، النصف الأول 2024م

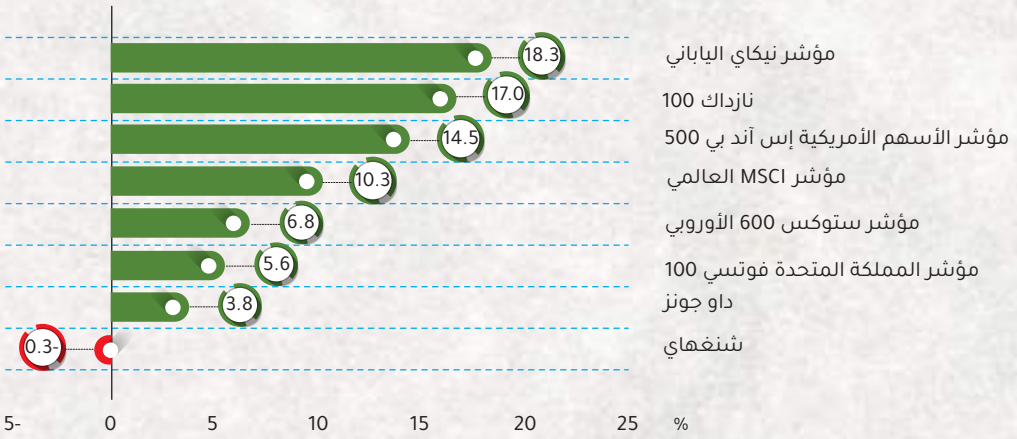

وبالنسبة لمجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، فقد شهدت تراجعاً خلال النصف الأول من العام 2024م وبنسبة بلغت -8.6% لتصل لنحو 4.0 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2024م، بعد أن كانت بنحو 4.4 تريليون دولار أمريكي بنهاية العام 2023م، (شكل رقم 4).

شكل 4: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2020 - منتصف 2024م

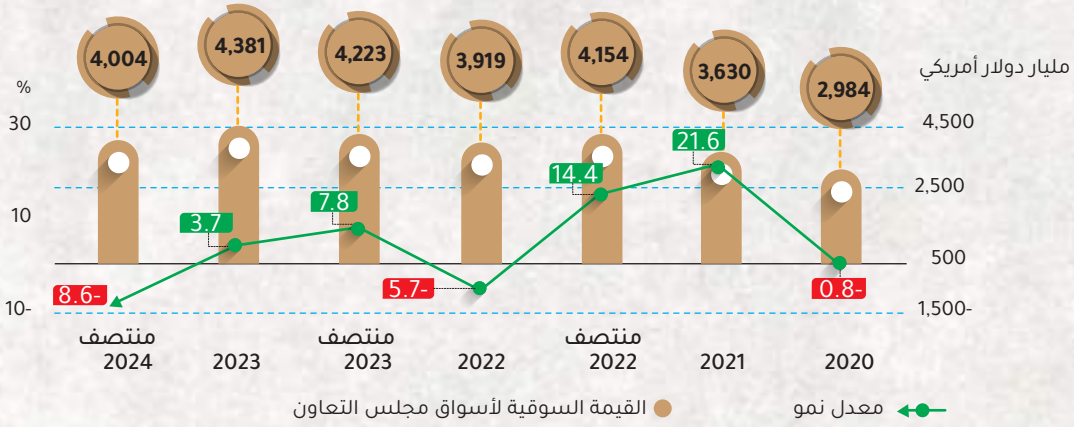

ويعزى تراجع إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال بمجلس التعاون، إلى تراجع القيم السوقية للأسواق الرئيسية بنهاية النصف الأول من العام 2024م مقارنة مع القيم السوقية بنهاية العام 2023م، حيث انخفضت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية بنحو -10.7%، والتي بدورها تشكل ما نسبته 67.0% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون. وكذلك تراجعت القيمة السوقية بكل من بورصة قطر بنسبة -7.9%، ولسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة -5.6%، وفي سوق دبي المالي بنسبة -1.3%، وتبلغ مساهمة هذه الأسواق الثلاثة مجتمعة نحو 27.6% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال بمجلس التعاون. في حين ارتفعت القيم السوقية لبورصة البحرين وبورصة الكويت وبورصة مسقط بنسبة 3.0% و 2.6% و2.0% على التوالي، (شكل رقم 5).

شكل 5: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2023 - النصف الأول 2024م

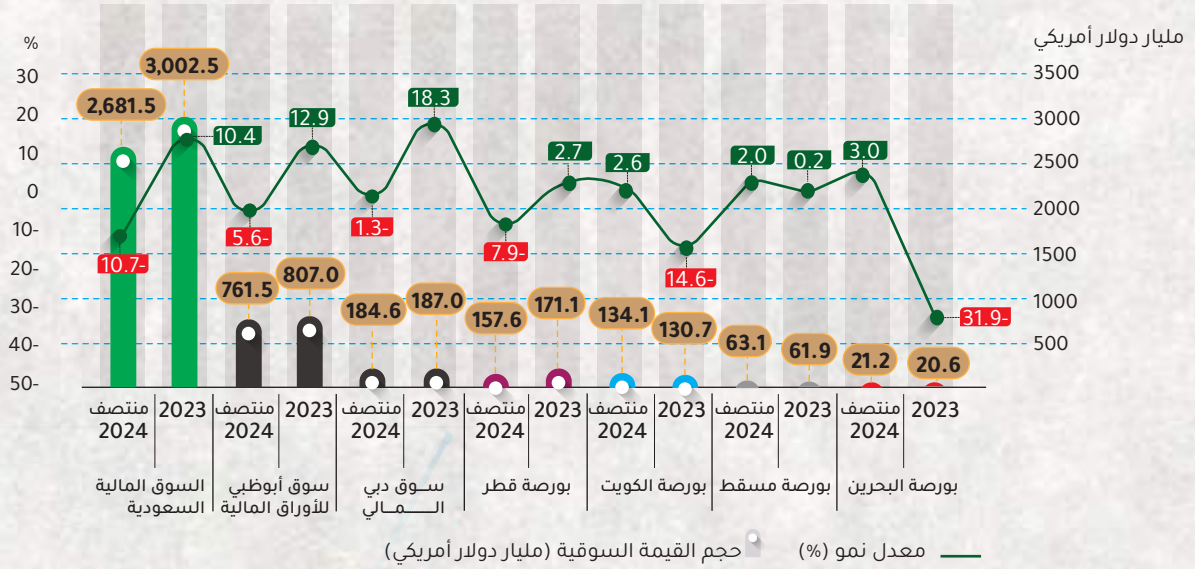

وفيما يتعلق بحجم التداول، شهد النصف الأول من العام 2024م تداول عدد 148.3 مليار سهم في أسواق المال الخليجية، مسجلاً نمواً بنسبة بلغت 19.4% مقارنةً مع النصف الأول من العام السابق. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2024م نحو 359.7 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بما قيمته 246.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2023م، أي بإرتفاع بلغت نسبته 46.1%. وقد بلغت قيمة متوسط التداول اليومي في أسواق المال الخليجية في النصف الأول من العام 2024م حوالي 3.0 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 2.1 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2023م، مرتفعاً بنسبة بلغت 46.7%، (شكل رقم 6).

شكل 6: عدد وقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، النصف الأول 2022 - 2024م

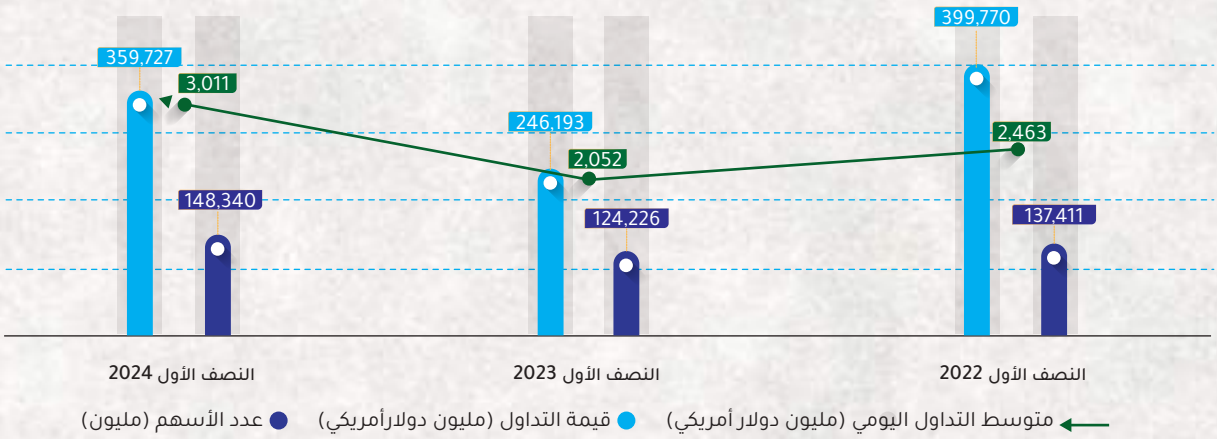

وقد شكّل عدد الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية نحو 28.4% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م، يليه ما هو متداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 21.6%، وبورصة الكويت بنحو 18.2%، ثم ما هو متداول بسوق دبي المالي بنحو 15.5%، (شكل رقم 7).

شكل 7: المساهمة النسبية لعدد الأسهم المتداولة، النصف الأول 2024م

وبالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة، استحوذت السوق المالية السعودية وحدها على ما نسبته 75.9% من إجمالي قيمة التداول في أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م، يليها مساهمة سوق أبوظبي للأوراق المالية بما نسبة 9.6%، ثم بورصة الكويت بنحو 6.0%، وجاءت مساهمة بقية الأسواق الأخرى مجتمعة بنحو 8.5%، (شكل رقم 8).

شكل 8: المساهمة النسبية لقيمة الأسهم المتداولة، النصف الأول 2024م

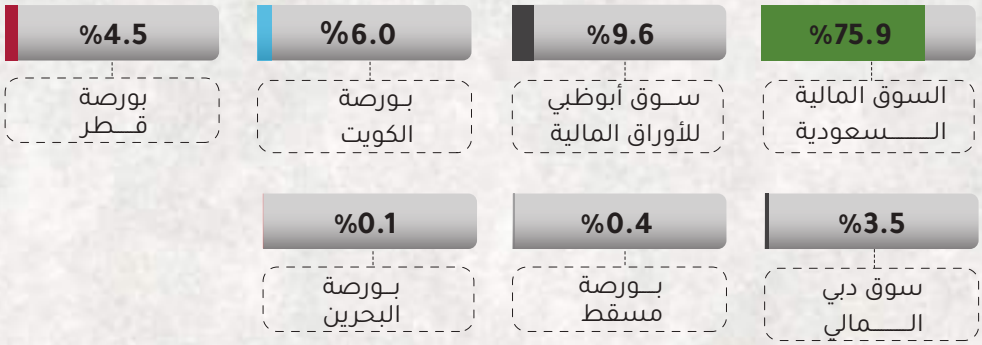

وخلال النصف الأول من العام 2024م، بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية 746 شركة، واستأثرت السوق المالية السعودية بما نسبته 32% منها، تلتها بورصة الكويت بنحو 19%، في حين استحوذت الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 49% من اجمالي الشركات المدرجة. وتبلغ نسبة الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى من مجموع الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية 98%، وبلغت هذه النسبة 100% في كل من بورصة البحرين وبورصة مسقط وبورصة قطر وبورصة الكويت، (جدول رقم 1).

جدول 1: عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية ونسبة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس، 2023م

	عدد الشركات المدرجة في السوق المالي	نسبة (%) المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	المساهمة النسبية من إجمالي مجلس التعاون
سوق أبوظبي للأوراق المالية	98	%93	%13
سوق دبي المالي	64	%91	%9
بورصة البحرين	42	%100	%6
السوق المالية السعودية	238	%98	%32
بورصة مسقط	107	%100	%14
بورصة قطر	52	%100	%7
بورصة الكويت	145	%100	%19
مجلس التعاون	746	%98	%100

1.1 التطورات التنظيمية والتشريعية لأسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م

واصلت الجهات التنفيذية والرقابية في أسواق الأوراق المالية الخليجية العمل على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية والتشريعية لهذه الأسواق، إضافة إلى تعزيز آليات الحوكمة، وزيادة التعاون مع الأسواق الأخرى بهدف تبادل الخبرات دولياً واقليمياً، ورفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المواطنين.

ففي مجال مراجعة التشريعات التي تحكم السوق وتحديثها تم إصدار العديد من قرارات تطوير المنظومة التشريعية، مثل: تعديل حوكمة الشركات المساهمة العامة وتنظيم الطرح الخاص لسندات الدين والصكوك والأدوات المالية المورقة في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة. والتعديل الخاص بتجربة خدمة المستشار الآلي الصادر عن هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية. واعتماد لائحة تنظيم السندات والصكوك، والتي تعنى بتنظيم سوق أدوات الدين ذات الأجل الطويل في سلطنة عُمان. وفي هيئة قطر للأسواق المالية تم اتخاذ قرارات بشأن ضوابط تداول الأشخاص المطلعين وتعديل بعض قواعد تملك اسهم الشركات المدرجة في البورصة وتعديل بعض ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة. واصدرت المنظومة التشريعية ببورصة الكويت ضوابط بشأن أحكام زيادة رأس مال الصناديق المغلقة ذات رأس مال ثابت والمدرجة في البورصة وتعديل بعض أحكام خدمة التداول بالهامش.

أما في مجال الأطر التنظيمية، عملت بعض دول المجلس على إجراء بعض التعديلات المنظمة للسوق المالي، وعلى سبيل المثال قامت بورصة البحرين بالتعديل بالفصل الخاص بمكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية. وفي المملكة العربية السعودية تم اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية واستطلاع الآراء حيال تطوير الأحكام المنظمة لعمليات شراء وبيع الشركات المدرجة لأسهمها وحيال مشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار. وقامت هيئة الخدمات المالية بسلطنة عُمان بتدشين برنامج تحفيزي لسوق رأس المال، يتكون من ثلاث مسارات، يتمثل الأول في تشجيع تأسيس أو تحول الشركات العائلية والخاصة إلى شركات مساهمة عامة، والمسار الثاني يتمثل في تأسيس سوق فرعية في بورصة مسقط بمسمى (سوق الشركات الواعدة)، أما المسار الثالث فيتمثل في تشجيع تحول الشركات محدودة المسؤولية إلى شركات مساهمة مقفلة. واتخذ مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بعض الإجراءات التنظيمية كتعديل إجراءات البيع على المكشوف المغطى لوحدات الصناديق الاستثمارية المتداولة واصدار إجراءات إدارة فشل التسوية الناتج عن عدم تغطية المراكز المكشوفة. وفي بورصة الكويت تم اطلاق النسخة المطورة لنظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL.

وبخصوص التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال النصف الأول من العام 2024م أصدرت بعض أسواق المال الخليجية قرارات بشأن تعديل أحكام دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وتقييم التقارير والبيانات المالية وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وفق أفضل الممارسات العالمية، ففي أحد الأسواق تم وضع ضوابط واشتراطات ومعايير لاعتماد منظمي الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة، وذلك لتمكين المنظمين من مزاولة هذا النشاط ولتسهيل عملية الرقابة عليها.
وبالنسبة لمجال الإشراف والرقابة خلال النصف الأول من العام 2024م، قامت هيئات أسواق المال الخليجية باتخاذ عدد من الإجراءات لتطوير الإطار الرقابي، حيث اصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية بمملكة البحرين عدة خطابات بخصوص تعديل قواعد سوق البحرين الاستثماري لتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب المدفوع للقبول في السوق، و تعديل قواعد صناعة السوق السابقة لتغطي أعمال مزود السيولة (Liquidity Providing). وفي دولة الإمارات تم إصدار الضوابط التنظيمية لمشغل منصة الاصول الافتراضيه بالاضافة إلى إصدار الارشادات الخاصة بتنظيمها ومزودي خدماتها، حيث تم ترخيص وتسجيل عدد من الشركات. وفي سلطنة عُمان عملت هيئة الخدمات المالية على مشروع منظومة تقييم وإدارة المخاطر للقطاعات التي تشرف عليها، كما عملت الهيئة على مشروع يهدف الى تجويد الرقابة على منصات التمويل الجماعي، من خلال متابعة أداء المنصات والتزامها بالنظم واللوائح التشريعية المنظمة لعملها.

وبشأن التطورات في مجال الإفصاح خلال النصف الأول من العام 2024م اشتملت الإجراءات في بعض الأسواق على الالتزام ببنود الإفصاح عن البيانات الدورية والجوهرية للعام 2023م، وبلغ إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في أسواق المال الخليجية نسب مرتفعة، وعمدت بعض الأسواق إلى إجراء تعديلات ومراجعة لبعض المواد الخاصة بالإفصاح.

أما فيما يتعلق بالتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات، شاركت دول المجلس في اجتماعات إقليمية ودولية متنوعة بهذا الخصوص، أبرزها الاجتماع السنوي للجنة الإقليمية للشرق الأوسط وأفريقيا (AMERC)، والاجتماع السنوي الثامن عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والاجتماع الثامن والعشرون للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدولة المجلس، والاجتماع الخامس المشترك بين لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس و رؤساء الأسواق (البورصات) بدول مجلس التعاون، والاجتماع السنوي للمنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية (IOSCO) والمؤتمر المصاحب له.
وفي مجال توعية الجمهور وتعزيز الوعي الاستثماري، واصلت أسواق المال الخليجية أنشطتها من خلال عقد ندوات وورش عمل في مجالات متنوعة. كما تم تنفيذ حملات توعوية تخصصية تناولت مواضيع متنوعة مثل تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية، والمشاركة في تغطية حملات توعوية خارجية في إطار برنامج التوعية الخليجية المشترك "ملم" التي أطلقتها الهيئات الرقابية بدول مجلس التعاون الخليجي بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول المجلس.

الفصل الثاني

تحليل أداء و تطورات أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2024م

أولاً:
دولة الإمارات العربية المتحدة

1.2 سوق أبوظبي للأوراق المالية

تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال النصف الأول من العام 2024م ليبلغ 9,061 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً انخفاضاً بنسبة -5.6% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2023م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له خلال النصف الأول من العام 2024م في شهر يناير حين كان بنحو 9,508 نقطة، إلا أنه تراجع في الأشهر الأربعة اللاحقة ليصل لأدنى أداء له بنهاية شهر مايو حين إنخفض إلى 8,863 نقطة، (شكل رقم 9).

شكل 9: مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية، ديسمبر 2022 - يونيو 2024م

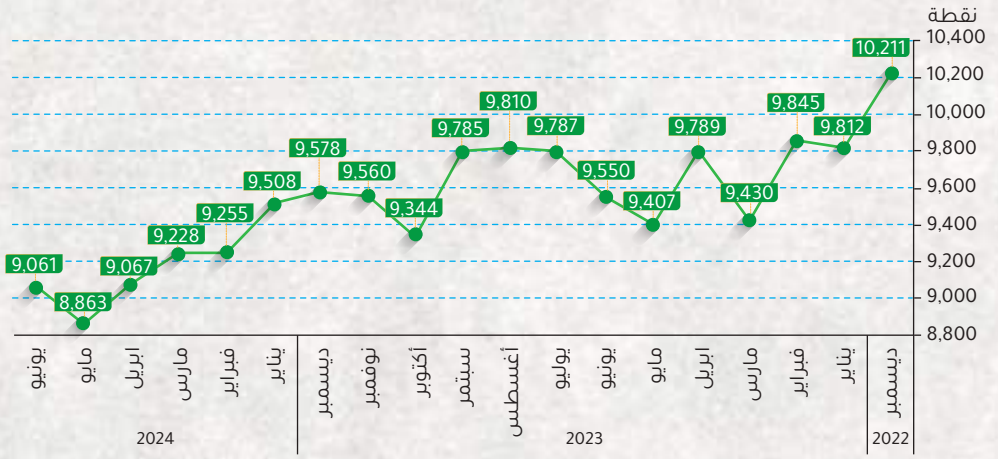

وبالنسبة للقيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية، فقد سجلت بنهاية النصف الأول من العام 2024م تراجعاً بنسبة بلغت -5.6% مقارنةً مع نهاية العام 2023م، لتصل إلى 761 مليار دولار أمريكي. وبالرغم من تراجعها إلا أن مساهمتها من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون ارتفعت إلى نحو 19.0% بعد أن كانت مساهمتها بنحو 18.4% بنهاية العام 2023م، (شكل رقم 10).

شكل 10: القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية، 2019 - يونيو 2024م

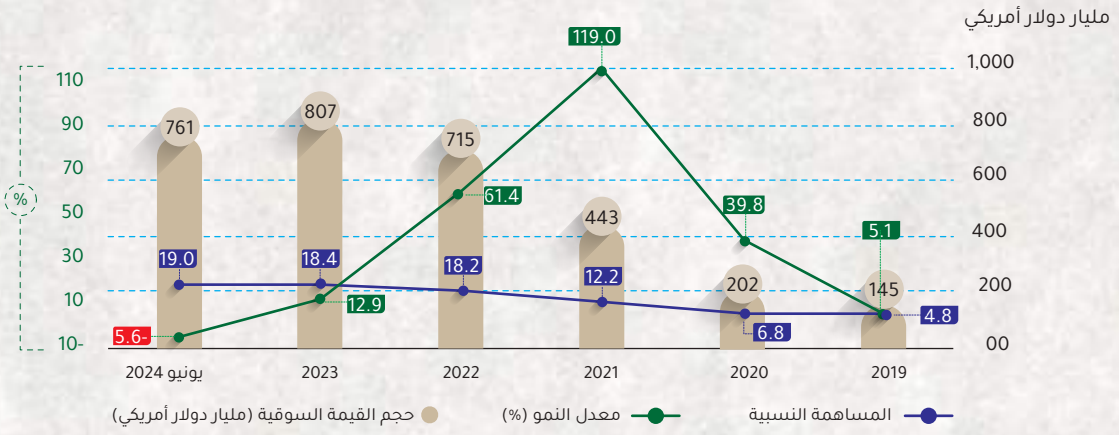

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2024م بنسبة 22.7% وبلغ نحو 32.0 مليار سهم مقارنةً مع نحو 26.1 مليار سهم في النصف الأول من العام السابق، في حين تراجعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2024م بنسبة -14.9% وبلغت حوالي 34.6 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 40.7 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام السابق، (شكل 11). وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2024م ما يقارب 284 مليون دولار أمريكي.

شكل 11: أحجام التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

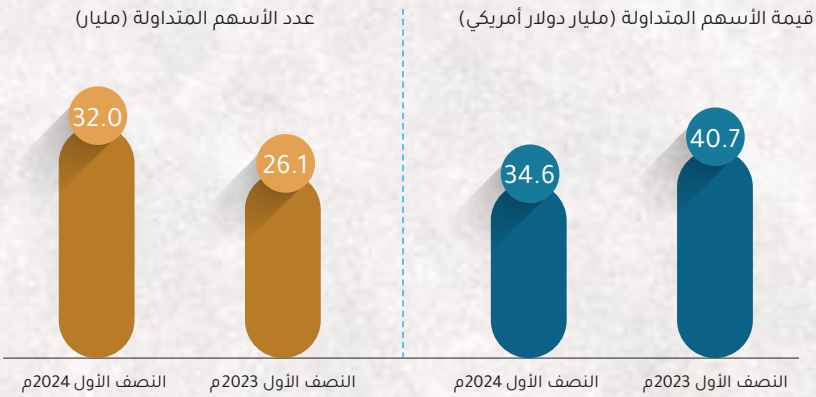

جدول 2: بيانات سوق أبوظبي للأوراق المالية، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

البيان		النصف الأول 2023م	النصف الأول 2024م
عدد الشركات المدرجة		93	98
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		87	91
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		756	761
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	40.7	34.6
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	26.1	32.0
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	328.0	283.9
	معدل دوران السهم (%)	....	....
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	6,603	1,890
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	50,436	6,936
المؤشرات	مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية (نقطة)	9,550.4	9,060.7
	نسبة التغير في المؤشر (%)	6.5 -	5.6 -
	مضاعف السعر الى العائد (%)	....	....
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	....	....

2.2 سوق دبي المالي

سجل مؤشر سوق دبي المالي خلال النصف الأول من العام 2024م تراجعاً طفيفا بنسبة -0.7% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2023م. وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر فبراير حين بلغ 4,309 نقطة، إلا أنه تراجع في الأشهر الثلاثة اللاحقة ليصل لأدنى أداء له بنهاية شهر مايو حين إنخفض إلى 3,978 نقطة، (شكل 12).

شكل 12: مؤشر سوق دبي المالي، ديسمبر 2022 - يونيو 2024م

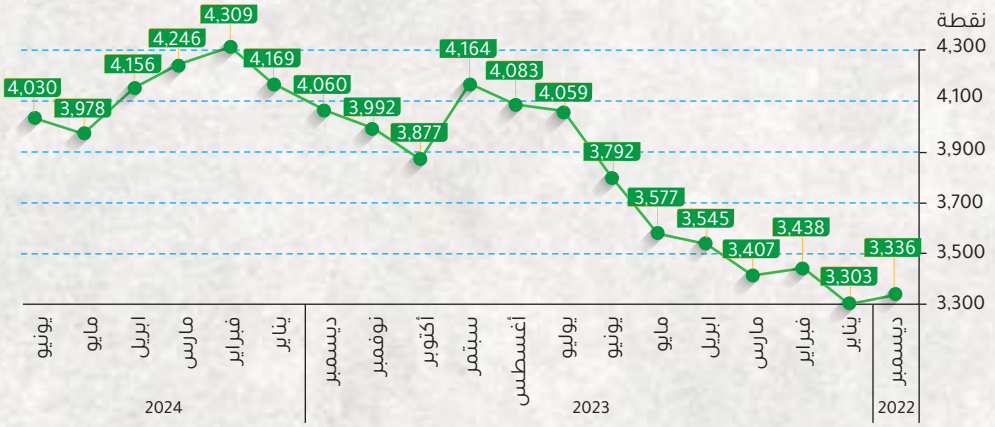

وبالنسبة للقيمة السوقية لسوق دبي المالي، فقد سجلت بنهاية النصف الأول من العام 2024م تراجعاً بنسبة -1.3% مقارنةً مع نهاية العام 2023م، وبلغت حوالي 185 مليار دولار أمريكي، (شكل رقم 13). وبالرغم من تراجعها إلا أن مساهمتها من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون ارتفعت إلى نحو 4.6% بعد أن كانت مساهمتها بنحو 4.3% بنهاية العام 2023م.

شكل 13: القيمة السوقية لسوق دبي المالي، 2019 - يونيو 2024م

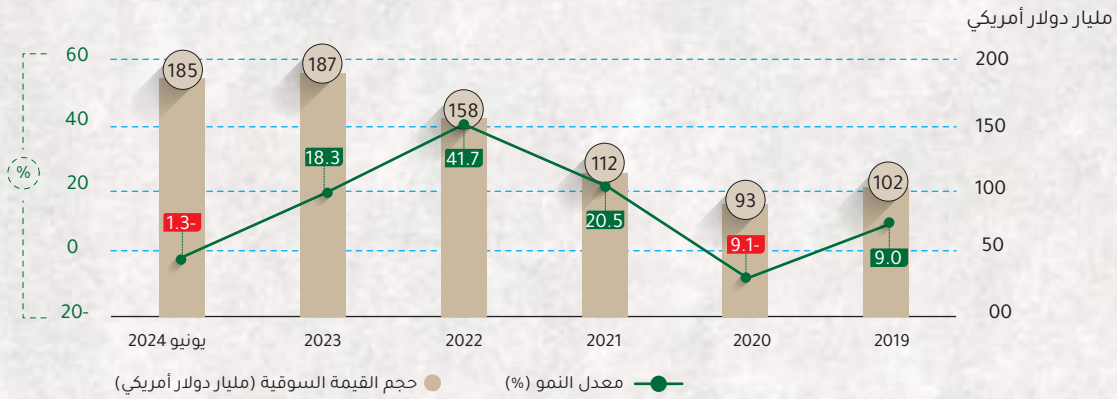

وفيما يتعلق بحجم التداول، انخفض عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2024م بنسبة -7.2% وبلغ نحو 22.9 مليار سهم مقارنةً مع 24.7 مليار سهم في النصف الأول من العام السابق. في حين ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2024م بنسبة طفيفة 0.9% وبلغت حوالي 12.5 مليار دولار أمريكي، (شكل 14). وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2024م ما يقارب 103 مليون دولار أمريكي.

شكل 14: أحجام التداول في سوق دبي المالي، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

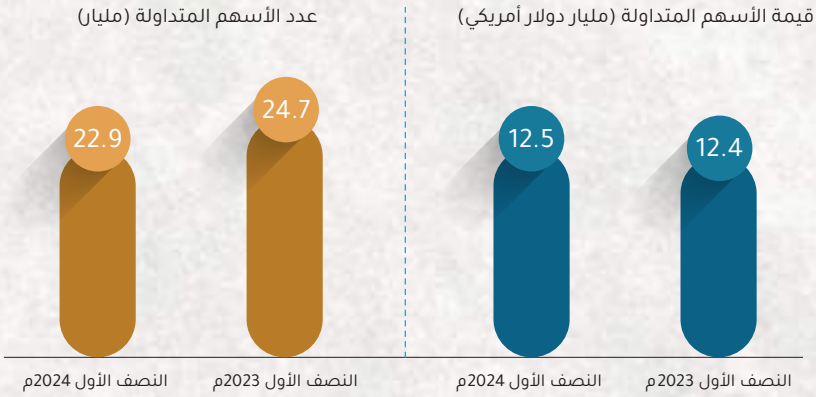

جدول 3: بيانات سوق دبي المالي، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

البيان		النصف الأول 2023م	النصف الأول 2024م
عدد الشركات المدرجة		62	64
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		59	58
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		178	185
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	12.4	12.5
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	24.7	22.9
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	99.9	102.5
	معدل دوران السهم (%)	....	0.39
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	75,000	1,650
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	283,508	10,832
المؤشرات	مؤشر سوق دبي المالي (نقطة)	3,792.0	4,030.0
	نسبة التغير في المؤشر (%)	13.7	0.7 -
	مضاعف السعر الى العائد (%)	11.6	25.4
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.4	1.27

التطورات ذات العلاقة بنشاط أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة

التطورات التشريعية خلال النصف الأول من العام 2024م

شملت التطورات التشريعية التي شهدتها أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من العام 2024م، إصدار هيئة الأوراق المالية والسلع مجموعة من القرارات كالتالي:

1. **قرار رقم (01 / ر.م)** لسنة 2024 بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (33/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تنظيم التوصية المالية.
2. **قرار رقم (02 / ر.م)** لسنة 2024 بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ ر.م) لسنة 2020 بشأن دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.
3. **قرار رقم (4/ ر.م)** لسنة 2024 بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021.
4. **القرار رقم (06 / ر. م)** لسنة 2024م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021.
5. **قرار رقم (14 / ر.م)** لسنة 2024 بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021.
6. **قرار رقم (16 / ر.م)** لسنة 2024 بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر م) لسنة 2020م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة واعتماد الملحق رقم (1) بشأن منظم الجمعيات العمومية
7. **قرار إداري رقم (29 / ر.ت)** لسنة 2024م بشأن تعديل القرار الإداري رقم (48 / ر.ت) لسنة 2023 بشأن الضوابط التنفيذية لبعض الأحكام الواردة في كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية الصادر بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (13/ ر.م) لسنة 2021.
8. **قرار رقم (22/ ر. م)** لسنة 2024 بشأن تنظيم الطرح الخاص لسندات الدين والصكوك والأدوات المالية المورقة.

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال النصف الأول من العام 2024م

تم إجراء تعديل على المادة (39/ مكرر) والملحق رقم (1) ضمن دليل الحوكمة، حيث أن التعديل كان لغرض وضع ضوابط واشتراطات ومعايير لاعتماد منظمي الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة وذلك لتمكين المنظمين من مزاولة هذا النشاط ولتسهيل عملية الرقابة عليها.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال النصف الأول من العام 2024م

تم وضع ضوابط مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة في كتيب القواعد Rule Book .
وتم إصدار الضوابط التنظيمية لمشغل منصة الاصول الافتراضيه، بالاضافة إلى إصدار الارشادات الخاصة بتنظيم الاصول الافتراضية ومزودي خدمات الاصول الافتراضية، حيث تم ترخيص وتسجيل عدد من الشركات.

التطورات في مجال الإفصاح خلال النصف الأول من العام 2024م

بخصوص إفصاح الشركات المساهمة العامة المدرجة في أسواق الإمارات المالية كما يلي:

- **البيانات المالية السنوية الأولية للعام 2023** (نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة 99.2%) و (نسبة الإفصاح الإجمالية - تشمل الشركات الأجنبية المدرجة 97.2%).
- **البيانات المالية السنوية المدققة للعام 2023** (نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة 96.1%) و (نسبة الإفصاح الإجمالية - تشمل الشركات الأجنبية المدرجة 96.5%).
- **البيانات المالية المرحلية المراجعة للربع الأول من العام 2024** (نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة 96.1%) و (نسبة الإفصاح الإجمالية - تشمل الشركات الأجنبية المدرجة 95.8%).

ويبلغ إجمالي عدد الشركات المساهمة المدرجة في السوقين (161) شركة موزعة كما يلي:

- عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية هو (66) شركة.
- عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دبي المالي هو (50) شركة.
- عدد الشركات المساهمة الخاصة والجمعيات التعاونية المدرجة هي (16) شركة, منها:
  (14) شركة مساهمة خاصة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية و (2) شركتان مدرجتان في سوق دبي المالي بواقع شركة مساهمة خاصة واحدة وجمعية تعاونية واحدة.
- عدد الشركات المساهمة المؤسسة في المناطق المالية الحرة والمدرجة هو (14) شركة, منها:
  (13) شركة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وشركة واحدة مدرجة لدى سوق دبي المالي.
- عدد الشركات المساهمة الأجنبية (المؤسسة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة) والمدرجة هو (15) شركة, منها:
  (4) شركات مدرجة في سوق أبوظبي و (10) شركات مدرجة في سوق دبي و (1) شركة واحدة مدرجة إدراجاً مزدوجاً بين سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول من العام 2024م

تم توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات التالية:

1. توقيع مذكرة تفاهم مع مع القيادة العامة لشرطة دبي بتاريخ 6 مارس 2024.
2. توقيع مذكرة تفاهم مع وكالة الأوراق المالية والتسجيل الخاص في وزارة المالية - طاجيكستان في 27 يونيو 2024م.

وشاركت الهيئة في الفعاليات الخارجية التالية:

1. المشاركة في الاجتماع السنوي للجنة افريقيا والشوق الاوسط AMERC _ موريشوس_ فبراير 2024.
2. المشاركة في الاجتماع السنوي الثامن عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية خلال الفترة 24-25 أبريل 2024 في قطر.
3. المشاركة في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدولة المجلس في دولة قطر بتاريخ 25 ابريل 2024.
4. المشاركة في الاجتماع الخامس المشترك بين لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدولة المجلس و رؤساء الأسوق (البورصات) بدول مجلس التعاون في دولة قطر بتاريخ 25 ابريل 2024.
5. المشاركة في الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية والمؤتمر المصاحب له في الفترة من 26 - 29 مايو 2024 في اليونان.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال النصف الأول من العام 2024م

جاء أبرز ما تم إنجازه في مجال التوعية كالتالي:

- إعداد الورشة الاسترشادية حول "النموذج المُعتمد بشأن اعرف عميلك" للشركات المرخصة.
- تنظيم ورشة بعنوان الادخار والاستثمار خلال شهر الابتكار، مقدمة لطلاب مدرسة بنت الشاطئ - أم القيوين.
- تنظيم ورشة بعنوان Anti Money Laundering and Combatting Terrorist Financing and Targeted Financial Sanctions Controls لطلاب كلية التقنية العليا بدبي.
- تنظيم Webinar on crypto assets بالتعاون مع جامعة بيرمينجهام ، للشركات المرخصة و المستثمرين.

51.298
22.743
78.222
49.651
86.75
159.73
78.222
75.63
49.651
78.222
38.962
10.552
14.229
18.158
10.552
14.229
285.67
78.561
18.158
24.75
0.34
85.224
8.668

ثانياً:
مملكة البحرين

3.2 بورصة البحرين

سجل مؤشر بورصة البحرين خلال النصف الأول من العام 2024م نمواً بنسبة بلغت 2.7% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2023م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة للمؤشر في شهر يناير 2024م حين بلغ 2,067 نقطة، (شكل رقم 15).

شكل 15: مؤشر بورصة البحرين، ديسمبر 2022 - يونيو 2024م

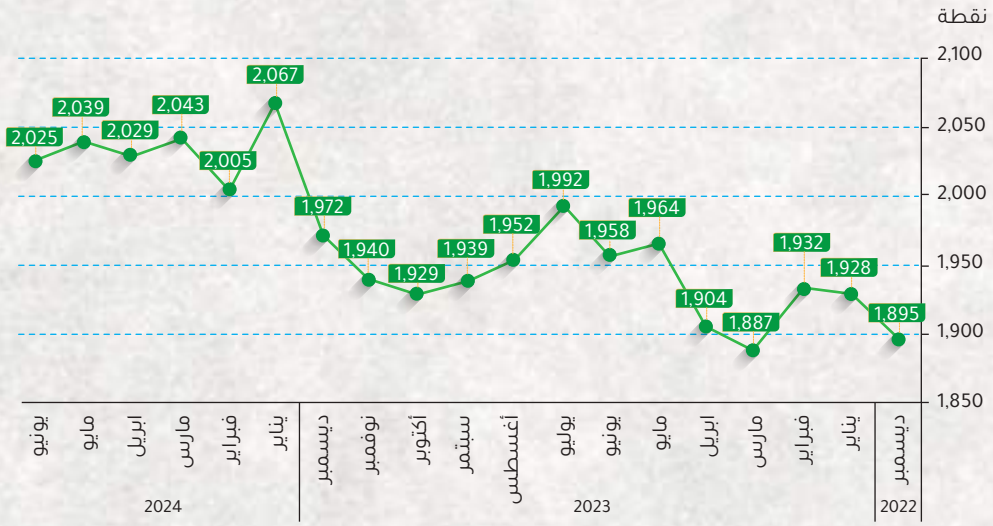

وبالنسبة للقيمة السوقية لبورصة البحرين، فقد سجلت بنهاية النصف الأول من العام 2024م نمواً بنسبة 3.1% مقارنةً مع نهاية العام 2023م، لتصل إلى 27.0 مليار دولار أمريكي، (شكل رقم 16). وتشكل القيمة السوقية لبورصة البحرين نحو 0.5% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون.

شكل 16: القيمة السوقية لبورصة البحرين، 2019 - يونيو 2024م

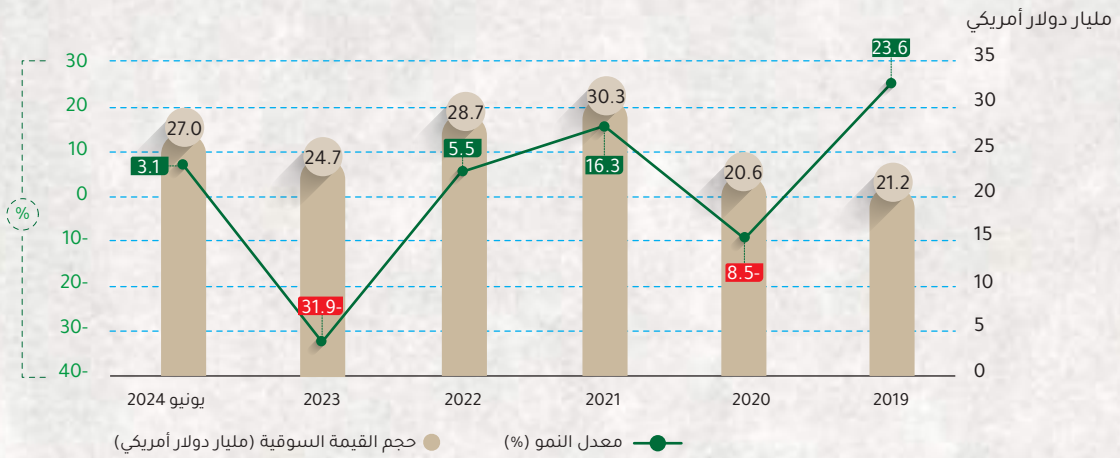

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2024م بنسبة بلغت 102.8% وبلغ نحو 896 مليون سهم مقارنةً مع نحو 442 مليون سهم في النصف الأول من العام السابق. وكذلك ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2024م بنسبة 32.1% لتبلغ حوالي 417 مليون دولار أمريكي مقارنةً مع 316 مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام السابق، (شكل 17). وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2024م ما يقارب 3.4 مليون دولار أمريكي.

شكل 17: أحجام التداول في بورصة البحرين، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

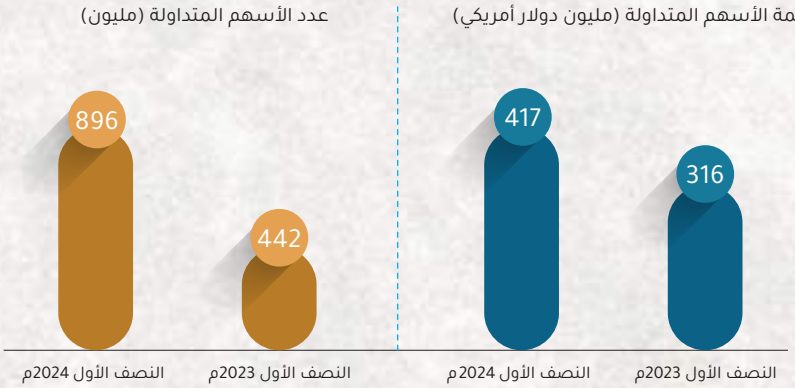

جدول 4: بيانات بورصة البحرين، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

البيان		النصف الأول 2023م	النصف الأول 2024م
عدد الشركات المدرجة		42	42
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		42	42
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		20.4	27.0
أحجام التداول	قيمة التداول (مليون دولار الأمريكي)	316	417
	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	442	896
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	2.6	3.4
	معدل دوران السهم (%)	0.5	0.9
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	....	....
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	....	....
المؤشرات	مؤشر بورصة البحرين (نقطة)	1,958	2,026
	نسبة التغير في المؤشر (%)	3.3	2.7
	مضاعف السعر الى العائد (%)	8.7	10.7
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.1	1.0

التطورات ذات العلاقة بنشاط بورصة البحرين

التطورات التنظيمية خلال النصف الأول من العام 2024م

تم التعديل على الفصل الخاص بمكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering & Combating Financial Crime ("AML") Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف وبالأخص متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء (Customer Due Diligence)، حيث إن شرط التحقق من "مكان الميلاد" للأشخاص الطبيعيين أثناء عملية العناية الواجبة لم يعد إلزاميًا.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال النصف الأول من العام 2024م

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية عدة خطابات في مجال الإشراف والرقابة، وجاءت كالتالي:

- خطاب عدم ممانعة لبورصة البحرين في يناير 2024 بخصوص تعديل قواعد سوق البحرين الاستثماري لتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب المدفوع للقبول في السوق الى 50,000 دينار بحريني.
- خطاب عدم ممانعة لشركة البحرين للمقاصة في يناير 2024 بخصوص الإطار حول آلية "التسليم مقابل الدفع (Delivery Versus Payment ("DVP")).
- خطاب عدم ممانعة لبورصة البحرين في يناير 2024 بخصوص تعديل قواعد صناعة السوق السابقة لتغطي أعمال مزود السيولة (Liquidity Providing) وذلك في ضوء عدم خطاب عدم ممانعة المصرف والذي أصدر في ديسمبر 2023 بشأن قواعد بورصة البحرين الجديدة لصناعة السوق (Market Making Bahrain Bourse ("BHB") Guidelines).

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول من العام 2024م

شارك ممثلو مصرف البحرين المركزي في الاجتماع السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في أثينا، اليونان، والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 26 الى 29 مايو 2024، لمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية من حول العالم.

وشارك ممثلو المصرف كأعضاء في فريق العمل التابع للجنة الإقليمية للشرق الأوسط / أفريقيا (AMERC) المكلفة بدراسة آليات تطوير الأسواق المالية وتوفير منصة لتبادل الأفكار حول القضايا المتعلقة بتطوير الأسواق المالية وتيسير تبادل المعلومات والممارسات بين الأعضاء.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال النصف الأول من العام 2024م

عملاً بالقرارات التي تم التوصل إليها من قبل لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، يشارك أعضاء من قسم البحوث وحماية المستثمر بشكل مستمر في حملة برنامج التوعية الخليجي "ملم" الذي أقام حملة توعوية في الربع الثاني من عام 2024 بعنوان "مع من تستثمر" و"التقنية المالية"، تم نشر محتواها عبر منصات التواصل الاجتماعي التابعة لمصرف البحرين المركزي.

ثالثاً:
المملكة العربية السعودية

4.2 السوق المالية السعودية

سجل مؤشر السوق المالية السعودية خلال النصف الأول من العام 2024م تراجعاً بنسبة بلغت -2.4% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2023م، وقد شهد شهر فبراير أعلى أداء للمؤشر إذ ارتفع إلى 12,631 نقطة، إلا أن المؤشر عاود الانخفاض في الأشهر اللاحقة من منتصف العام 2024م ليبلغ بنهاية مايو أدنى مستوى له، وجاء بنحو11,503 نقطة، (شكل 18).

شكل 18: مؤشر السوق المالية السعودية، ديسمبر 2022 - يونيو 2024م

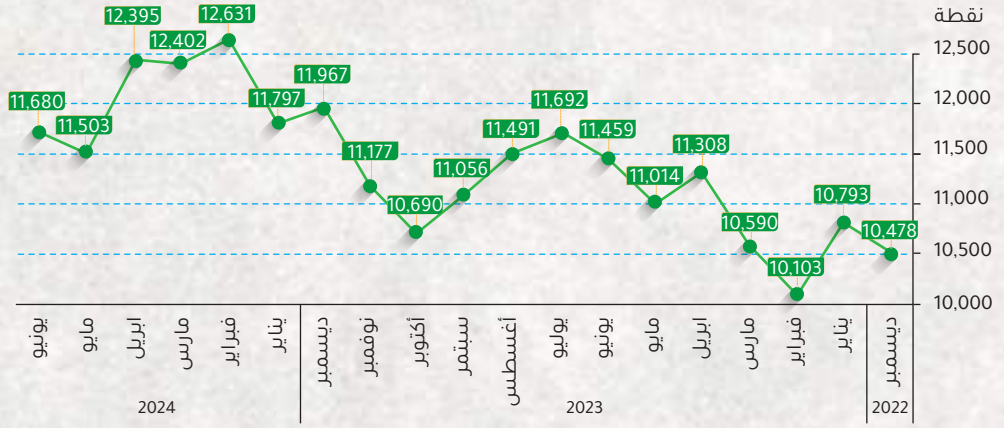

وكذلك شهدت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية في النصف الأول من العام 2024م تراجعاً بنسبة -10.7% مقارنةً مع نهاية العام 2023م، لتصل لنحو 2.7 تريليون دولار أمريكي. وشكل حجم السوق ما نسبته 67.0% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2024م، (شكل 19).

شكل 19: القيمة السوقية للسوق المالية السعودية، 2020 - يونيو 2024م

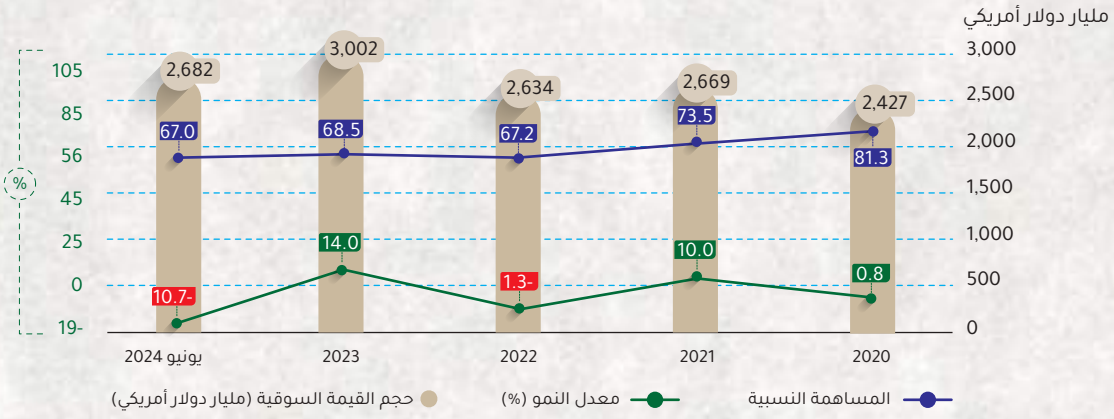

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2024م بنسبة بلغت 27.1% وبلغ نحو 42.2 مليار سهم مقارنةً مع نحو 33.2 مليار سهم في النصف الأول من العام السابق، وبالتالي ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2024م بنسبة 71.6% لتبلغ حوالي 273 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 159 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام السابق، (شكل 20). وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2024م ما يقارب 2.3 مليار دولار أمريكي.

شكل 20: أحجام التداول في السوق المالية السعودية، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

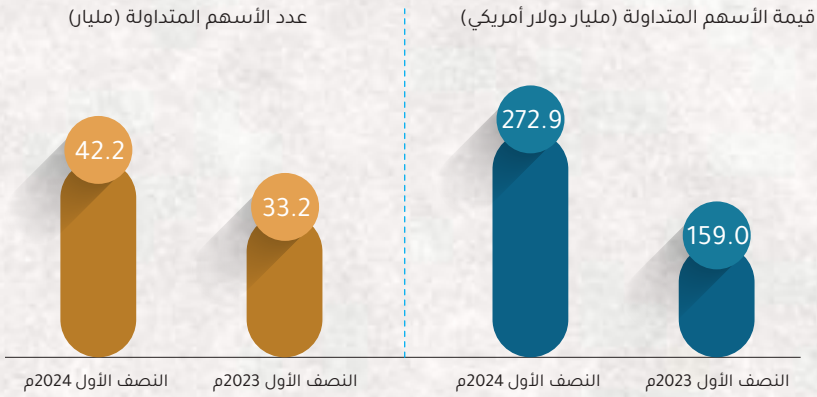

جدول 5: بيانات السوق المالية السعودية، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

البيان		النصف الأول 2023م	النصف الأول 2024م
عدد الشركات المدرجة		228	238
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		221	233
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		2,909	2,682
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	159	272.9
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	33.2	42.2
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	1,333	2,293
	معدل دوران السهم (%)	0.3	0.3
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	64	302
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	763	2,008
المؤشرات	مؤشر السوق المالية السعودية	11,459	11,680
	نسبة التغير في المؤشر (%)	9.4	2.4 -
	مضاعف السعر الى العائد (%)	14.5	16.6
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	3.61	3.22

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق المالية السعودية

التطورات التشريعية خلال النصف الأول من العام 2024م

بناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/06/02هـ ولوائحه التنفيذية، أصدر مجلس الهيئة قراره بتاريخ 1445/06/05هـ الموافق 2023/12/18م والمتضمن إعفاء مؤسسات السوق المالية من متطلبات المادة (42) و (43) من لائحة مؤسسات السوق المالية في الحالات الآتية:

أ. عند ممارستها أعمال أوراق مالية مع عميل أو لحسابه (مستفيد نهائي) يكون عميلًا لمؤسسة سوق مالية مرخص لها في ممارسة أعمال الإدارة تتخذ القرارات الاستثمارية نيابةً عن عميلها.

ب. عند ممارستها أعمال أوراق مالية مع شركات التقنية المالية المصرح لها من الهيئة لتجربة خدمة المستشار الآلي، وعند ممارستها أعمال أوراق مالية مع عميل أو لحسابه (مستفيد نهائي) يكون عميلًا لشركة تقنية مالية مصرح لها من الهيئة لتجربة خدمة المستشار الآلي.

التطورات التنظيمية خلال النصف الأول من العام 2024م

اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية:

اعتمد مجلس هيئة السوق المالية تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، وتعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها على أن يتم العمل بها ابتداءً من تاريخ نشرها. وجاء اعتماد تلك التعليمات استناداً إلى أدوار الهيئة التي حددها نظام المساهمات العقارية وتحديداً في تنظيم سجل المساهمين الخاص بالمساهمة العقارية، وتنظيم إصدار شهادة المساهمة العقارية التي تثبت تملك المساهم حصة في المساهمة العقارية، إلى جانب الاتفاق مع الهيئة العامة للعقار فيما يتعلق بتنظيم جمع الأموال لغرض طرح المساهمة العقارية، وذلك لمواكبة التطور الكبير الذي يشهده القطاع العقاري، وفتح قنوات تمويلية واستثمارية جديدة. وتهدف هذه التعليمات إلى تنظيم تسجيل وطرح شهادات المساهمات العقارية، ومنها تحديد المتطلبات اللازم استيفاؤها قبل طرح تلك الشهادات أو تسويقها أو الإعلان عنها أو جمع الأموال لها، ومتطلبات الطرح الخاص والطرح العام لهذه الشهادات، إضافة إلى تنظيم التزامات مؤسسة السوق المالية التي سيتم الطرح من خلالها، وتنظيم سجل المساهمين، ومتطلبات الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات.

استطلاع آراء العموم حيال تعديل إحدى مواد لائحة مؤسسات السوق المالية:

دعت هيئة السوق المالية عموم المهتمين والمعنيين والمشاركين في السوق المالية لإبداء مرئياتهم حيال مشروع تعديل المادة السابعة والسبعين من لائحة مؤسسات السوق المالية، والمتعلقة بالعوائد على أموال العميل المودعة في حساب العميل لدى تلك المؤسسات، وذلك خلال مدة 15 يوماً تقويمياً تنتهي في تاريخ 1445/11/28هـ الموافق 2024/06/05م.

ويهدف المشروع إلى تطوير أحكام المادة السابعة والسبعين من لائحة مؤسسات السوق المالية، وذلك لتمكين عميل مؤسسة السوق المالية من الاستفادة من الأموال في حسابه الاستثماري عن طريق استثمارها في منتجات استثمارية وتلقي عوائد عليها.

ويسهم التطوير في تمكين مؤسسة السوق المالية من تقديم خدمة للعميل على أمواله المودعة، وفرصة الاستفادة منها. بما يعزز من مستوى السيولة في السوق المالية، ويوسع نطاق مشاركة المؤسسات في استثمارات المنتجات الاستثمارية.

ووفقاً للمشروع الذي نشرته هيئة السوق المالية، تم اقتراح حذف الفقرة (أ) من المادة (77)، واقتراح إضافة فقرة جديدة، تتيح لمؤسسة السوق المالية تقديم خدمة للعميل يتم من خلالها استثمار الأموال في حسابه الاستثماري لدى المؤسسة، وتقديم عائد عليها، شريطة الحصول على موافقة العميل الكتابية المسبقة على تلقي تلك الخدمة وشروط تقديمها، وأن يكون الاستثمار في منتجات قصيرة المدة ومنخفضة المخاطر، إضافة إلى الالتزام بمتطلبات فهم المخاطر والملاءمة، وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

استطلاع الآراء حيال تطوير الأحكام المنظمة لعمليات شراء وبيع الشركات المدرجة لأسهمها:

دعت هيئة السوق المالية عموم المهتمين والمعنيين والمشاركين في السوق المالية لإبداء مرئياتهم حيال مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، لاستطلاع مرئيات العموم حياله لمدة 30 يوماً تقويمياً تنتهي بتاريخ 1445/12/30هـ الموافق 2024/07/06م.

ويهدف المشروع إلى تطوير الأحكام المنظمة لعمليات شراء أو بيع الشركات المدرجة لأسهمها، لمنح مزيد من المرونة للشركات وتطوير تنفيذ عمليات الشراء أو البيع لهذه الأسهم، إضافة إلى تخفيف القيود المفروضة عليها ما ينعكس إيجاباً على كفاءة الاستثمار في السوق المالية السعودية، بما يتماشى مع الممارسات العالمية.

ومنح التعديل المقترح مرونة أكبر من خلال تطوير ضوابط شراء أو بيع أسهم الشركة المدرجة لأسهمها، وذلك من خلال إلغاء ربط كميات شراء أو بيع الشركات لأسهمها خلال يوم تداول واحد بالكمية المعتمدة، والاكتفاء بشرط ألا تتجاوز عمليات الشراء أو البيع لتلك الأسهم خلال يوم تداول واحد 25% من متوسط حجم التداول اليومي لأسهم الشركة لآخر خمس جلسات تداول تسبق عملية الشراء أو البيع.

وكانت اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة قد حددت الكمية المعتمدة من أسهم الشركة التي يمكن شرائها أو بيعها من قبل الشركة نفسها، وهي كميات الشراء التي تحددها وتوافق عليها الجمعيات العامة غير العادية للشركات المدرجة، أو كميات البيع من أسهم الخزينة والتي يحددها ويوافق عليها مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع قرار الجمعية العامة غير العادية في عملية شراء هذه الأسهم، على أن تتولى مجالس الإدارات إتمام عملية الشراء خلال 12 شهراً كحد أقصى من تاريخ قرار الجمعية.

استطلاع آراء العموم حيال مشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار:

دعت هيئة السوق المالية عموم المهتمين والمعنيين والمشاركين في السوق المالية لاستطلاع مرئياتهم حيال مشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار، وذلك خلال 30 يوماً تقويمياً تنتهي بتاريخ 1446/01/06هـ الموافق 2024/07/12م.

ويهدف المشروع إلى السماح للصناديق العامة بالاكتتاب في أدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً في حال صدورها عن مُصدرين من داخل المملكة، وذلك لتمكين نمو صناعة إدارة الأصول حيث سيتمكن مدير الصندوق العام بموجب هذ المشروع من الاكتتاب مع عدد أكبر من المصدرين لأدوات الدين، بعد إلغاء الشروط المفروضة عليهم وفق لائحة صناديق الاستثمار.

ومن المتوقع أن يسهم هذا التطوير في زيادة جاذبية السوق لمصدري أدوات الدين، وكذلك جاذبية استثمار الصناديق في أدوات الدين نتيجة توسع نطاق الأصول المتاح لهم الاستثمار فيها.

ولتعزيز حماية المستثمرين، فقد ألزم المشروع المقترح مديري صناديق أسواق النقد وصناديق حماية رأس المال بعدم استثمار نسبة تزيد على (10%) من صافي قيمة أصول الصندوق في أدوات الدين الصادرة عن مُصدِر واحد وذلك للحد من المخاطر وزيادة تنوع محفظة الصندوق.

ووفقاً للمشروع المقترح، يلتزم مدراء الصناديق العامة التي تستثمر في أدوات دين بالإفصاح عن التصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها في البيان ربع السنوي للصندوق، وذلك لتعزيز مستويات الإفصاح والشفافية للمستثمرين في تلك الصناديق.

ويأتي مشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار، انطلاقاً من حرص هيئة السوق المالية على تعميق سوق أدوات الدين وزيادة السيولة فيه، بما يتسق مع الخطة الاستراتيجية للهيئة، والتي تهدف إلى رفع مكانة السوق السعودية وتصنيفها عالمياً بما يسهم في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً، وتعزيز دور السوق المالية في تكوين رؤوس الأموال كأحد توجهاتها الاستراتيجية، والتي يعد من أهم أهدافها تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين وزيادة السيولة في هذا القطاع وتنميته ليكون من أهم الأسواق الناشئة في العالم.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال العام 2023م

استمراراً لجهود الهيئة في تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتعزيز الثقة بها، وجذب الاستثمارات إليها واستقطابها، انطلقت عدة اتفاقيات تستهدف التكامل بين الأسواق الخليجية وتعزيز التداول المزدوج لرفع فرص الشركات في الحصول على التمويل، وذلك من خلال إقامة شراكات تعزّز التعاون في تلك المجالات، كان أحدثها مذكرة التفاهم التي أبرمتها الهيئة في شهر فبراير من العام الحالي مع مصرف البحرين المركزي ضمن إطار الاجتماع الثالث لمجلس التنسيق السعودي البحريني، بهدف تكثيف التعاون الثنائي في مجالات الإدراج المزدوج وتوحيد نموذج معرفة العميل.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال العام 2023

أعدّت الهيئة قائمة بأبرز الاستفسارات الواردة إليها في شأن طلبات الحصول على الترخيص في ممارسة أعمال السوق من فئة نظام التداول البديل في المملكة، وإجابات الهيئة حيالها، وذلك بهدف تمكين المهتمين في هذا المجال من الإلمام بأبرز جوانب الترخيص لممارسة أعمال السوق من فئة نظام التداول البديل في المملكة، ومشاركة المعرفة بين المهتمين في السوق المالية السعودية.

ويُمكن الاطلاع على مستند "أبرز الاستفسارات الواردة إلى هيئة السوق المالية في شأن طلبات الحصول على الترخيص في ممارسة أعمال السوق من فئة نظام التداول البديل في المملكة" من خلال صفحة الإعلانات بموقع الهيئة.

رابعاً:
سلطنة عُمان

5.2 بورصة مسقط

ارتفع مؤشر بورصة مسقط خلال النصف الأول من العام 2024م ليبلغ 4,687 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً نمواً بنسبة 3.8% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2023م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر مايو 2024م حين بلغ 4,846 نقطة، وشهد شهر فبراير أدنى أداء للمؤشر إذ أنخفض إلى 4,555 نقطة، (شكل رقم 21).

شكل 21: مؤشر بورصة مسقط، ديسمبر 2022 - يونيو 2024م

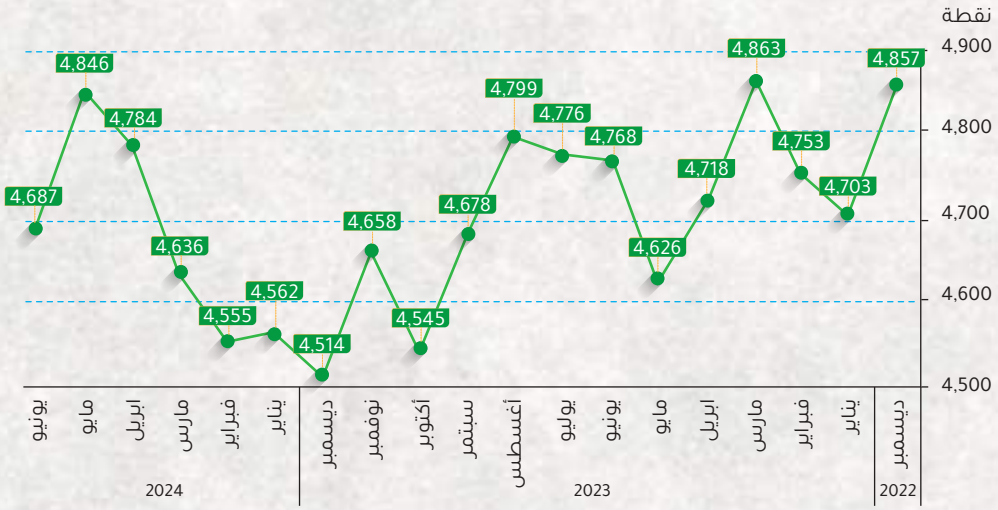

وارتفعت القيمة السوقية لبورصة مسقط في النصف الأول من العام 2024م بنسبة بلغت 2.0% مقارنةً مع نهاية العام 2023م، لتصل إلى 63.1 مليار دولار أمريكي، (شكل 22). وشكلت القيمة السوقية لبورصة مسقط نحو 1.6% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2024م، بعد أن كانت مساهمتها 1.4% في العام 2023م.

شكل 22: القيمة السوقية لبورصة مسقط، 2020 - يونيو 2024م

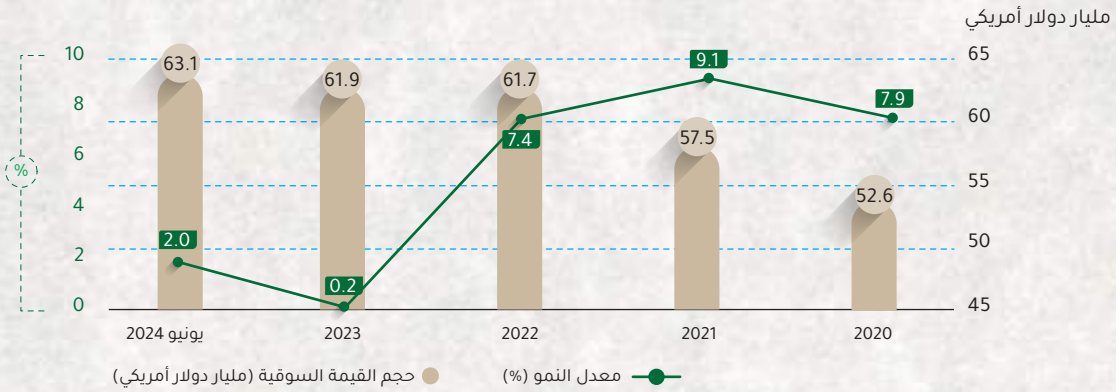

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2024م بنسبة 130.8% وبلغ نحو 3.3 مليار سهم مقارنةً مع نحو 1.4 سهم في النصف الأول من العام السابق، وكذلك ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2024م بنسبة 30.9% وبلغت حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام السابق، (شكل رقم 23). وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2024م ما يقارب 10.6مليون دولار أمريكي.

شكل 23: أحجام التداول في بورصة مسقط، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

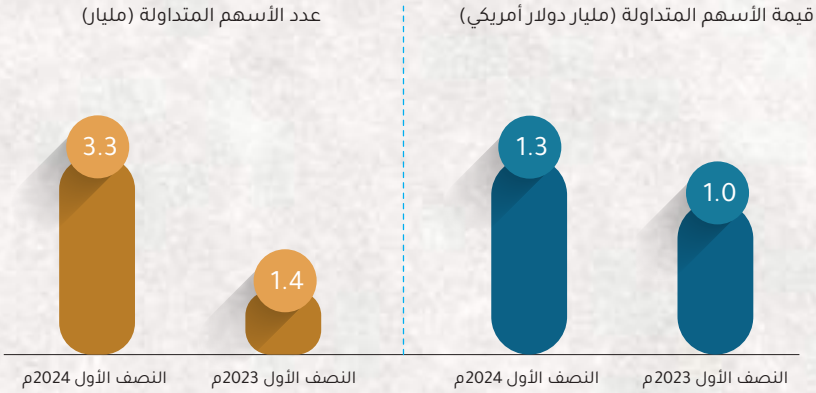

جدول 6: بيانات بورصة مسقط، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

البيان		النصف الأول 2023م	النصف الأول 2024م
عدد الشركات المدرجة		109	107
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		109	107
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		62	63
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	1.0	1.3
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	1.4	3.3
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	9.1	10.6
	معدل دوران السهم (%)	4.3	5.3
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	377	....
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	94.0	....
المؤشرات	مؤشر بورصة مسقط (نقطة)	4,768	4,687
	نسبة التغير في المؤشر (%)	1.8 -	3.8
	مضاعف السعر الى العائد (%)	16.0	12.5
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.1	0.9

التطورات ذات العلاقة بنشاط بورصة مسقط

التطورات التشريعية خلال النصف الأول من العام 2024م

أصدر رئيس مجلس إدارة هيئة الخدمات المالية قرارا باعتماد لائحة تنظيم السندات والصكوك، والتي تعنى بتنظيم سوق أدوات الدين ذات الأجل الطويل في سلطنة عمان باعتبارها أحد الخيارات التمويلية التي يقدمها سوق رأس المال العماني لتوفير الاحتياجات التمويلية لدعم التوسع في المشاريع أو قيام المبادرات الاستثمارية الجديدة التي يقودها القطاع الخاص.

التطورات التنظيمية خلال النصف الأول من العام 2024م

قامت هيئة الخدمات المالية بتدشين برنامج تحفيزي لسوق رأس المال، يتكون البرنامج التحفيزي من ثلاثة مسارات، يتمثل مساره الأول في تشجيع تأسيس أو تحول الشركات العائلية والخاصة التي تتجاوز قيمتها السوقية 10 ملايين ريال عماني إلى شركات مساهمة عامة، بينما المسار الثاني يتمثل في تأسيس سوق فرعية في بورصة مسقط بمسمى (سوق الشركات الواعدة) أسوةً بالأسواق المجاورة، والذي يستهدف الشركات الخاصة والعائلية والشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة التي تجاوزت قيمتها السوقية نصف مليون ريال عماني، أما المسار الثالث فيتمثل في تشجيع تحول الشركات محدودة المسؤولية إلى شركات مساهمة مقفلة ويستهدف الشركات التي تجاوزت قيمتها السوقية نصف مليون ريال عماني ولا يقل عدد العمانيين العاملين بها عن 20 عامل.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال النصف الأول من العام 2024م

عملت الهيئة على مشروع منظومة تقييم وإدارة المخاطر للقطاعات التي تشرف عليها. ويهدف مشروع منظومة تقييم وإدارة المخاطر إلى تعزيز القدرة على تحديد وتحليل وإدارة المخاطر المحتملة في القطاعات التي تشرف عليها هيئة الخدمات المالية، كما يركز المشروع على تقديم رؤى تحليلية تدعم خطة الفحص السنوية، وذلك من خلال توفير إطار عمل منهجي لتقييم تأثير المخاطر المحتملة، وضمان الامتثال للقوانين والتشريعات، وتعزيز استدامة العمليات. كما يسعى المشروع إلى تحسين جودة اتخاذ القرارات من خلال تقديم بيانات دقيقة وتحليلية، وتقليل احتمالية التعرض للخسائر المادية والمعنوية، والمحافظة على سمعة القطاعات واستمراريتها في مواجهة التحديات المستقبلية.

كما عملت الهيئة على مشروع يهدف الى تجويد الرقابة على منصات التمويل الجماعي من خلال متابعة أداء المنصات والتزامها بالنظم واللوائح التشريعية المنظمة لعملها وذلك عن طريق أتمتة التقارير الدورية المستلمة بالإضافة الى رصد النظام لأية تجاوزات في عملها. كما يهدف المشروع الى استخراج احصائيات ذات دقة عالية حول الأداء الحالي وللسنوات الماضية لمنصات التمويل الجماعي.

التطورات في مجال الإفصاح خلال النصف الأول من العام 2024م

طورت الهيئة برنامج لزيادة حجم التداول اليومي من خلال مراجعة السياسات والنظم المتعلقة بالتداول والأسهم، وذلك من خلال إعداد دراسات مقارنة عن طريق استعراض التجارب العالمية ومقارنتها بالتشريعات المحلية.

وانتهت الهيئة من تطبيق المرحلة الثانية من نظام الإفصاح الألكتروني، والتي تتضمن التنسيق مع الجهات المصدرة للأوراق المالية لضمان الالتزام الكامل بالنظام، ورفع مستوى الوعي لدى الشركات بأهمية الإفصاح الألكتروني.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول من العام 2024م

شاركت سلطنة عمان ممثلة بهيئة الخدمات المالية في الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية لهيئات أسواق الأوراق المالية (IOSCO) في دورتها التاسعة والأربعين، والتي استضافتها العاصمة اليونانية أثينا حيث أتت هذه المشاركة بهدف مناقشة أبرز القضايا المستجدة والمهمة على الساحة العالمية والاقليمية في أسواق الأوراق المالية، ومناقشة أبرز التحديات التي تواجه الهيئات الرقابية والإشرافية على هذه الأسواق. كما تشارك الهيئة في اجتماعات اللجان الاقليمية للمنظمة، كاجتماع اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسطAMERC واجتماع لجنة الأسواق الناشئة والناميةGEMC.

وكذلك شاركت الهيئة في الاجتماع السنوي الـ18 لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ومؤتمر أسواق رأس المال العربي والذي يحمل شعار "الابتكار والذكاء الاصطناعي والاستدامة: الفرص والتحديات" وذلك في العاصمة القطرية الدوحة بمشاركة أعضاء الاتحاد وممثلي هيئات الأوراق المالية العربية.

وعقدت هيئة الخدمات المالية بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (الأيسكو) ورشة فنية لموظفي دوائر الرقابة والتفتيش في الجهات الرقابية على الأوراق المالية لعدد 22 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأيسكو بهدف مناقشة أساليب تخطيط وإجراء عمليات التفتيش الميداني على الشركات الخاضعة لرقابة الهيئات واستعراض خارطة الطريق للمشاركين لتطوير دليل تفتيش ميداني مخصص وفق المعايير الدولية المعترف بها.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال النصف الأول من العام 2024م

لتوعية الموظفين الجدد باللوائح والأنظمة المعمول بها وإعطائهم جرعة من التحفيز للمنافسة، أطلقت هيئة الخدمات المالية برنامج (مهارات) الذي يهدف لتعزيز مهارات الموظفين الجدد منطلقاً لبث الروح الإيجابية في بيئة العمل من أجل تهيئتهم للتعامل مع مختلف الظروف، معززاً لديهم مهارات التواصل والتخطيط وإدارة الوقت والعمل ضمن الفريق والذكاء العاطفي وفن المخاطبات.

وعقدت الهيئة وبالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ورشة عمل حول المتطلبات التنظيمية لتدابير العناية الواجبة "اعرف عميلك" عبر تقنية الاتصال المرئي، وجاء تنظيم هذه الورشة بهدف تعزيز الوعي والفهم حول متطلبات العناية الواجبة وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك في سياق التغييرات في جانب الاستثمار الأجنبي في السلطنة، وتبني القطاع المالي للتكنولوجيا المالية.

وأطلقت الهيئة حزمة توعوية عبر حسابات التواصل الاجتماعي تحت وسم #حضورك_يفرق، وذلك بالتزامن مع موسم انعقاد الجمعيات العامة السنوية لهذا العام، بهدف توعية المساهم بأهمية حضور الجمعيات والتفاعل مع جدول أعمالها وممارسة حقه القانوني في التصويت على مقرراتها ومساءلة مجلس الإدارة، وذلك عن طريق الاتصال المرئي من خلال منصة إدارة الجمعيات الإلكترونية والذي تشرف عليه شركة مسقط للمقاصة والإيداع، أو الحضور الشخصي في حالة انعقادها في مقر محدد.

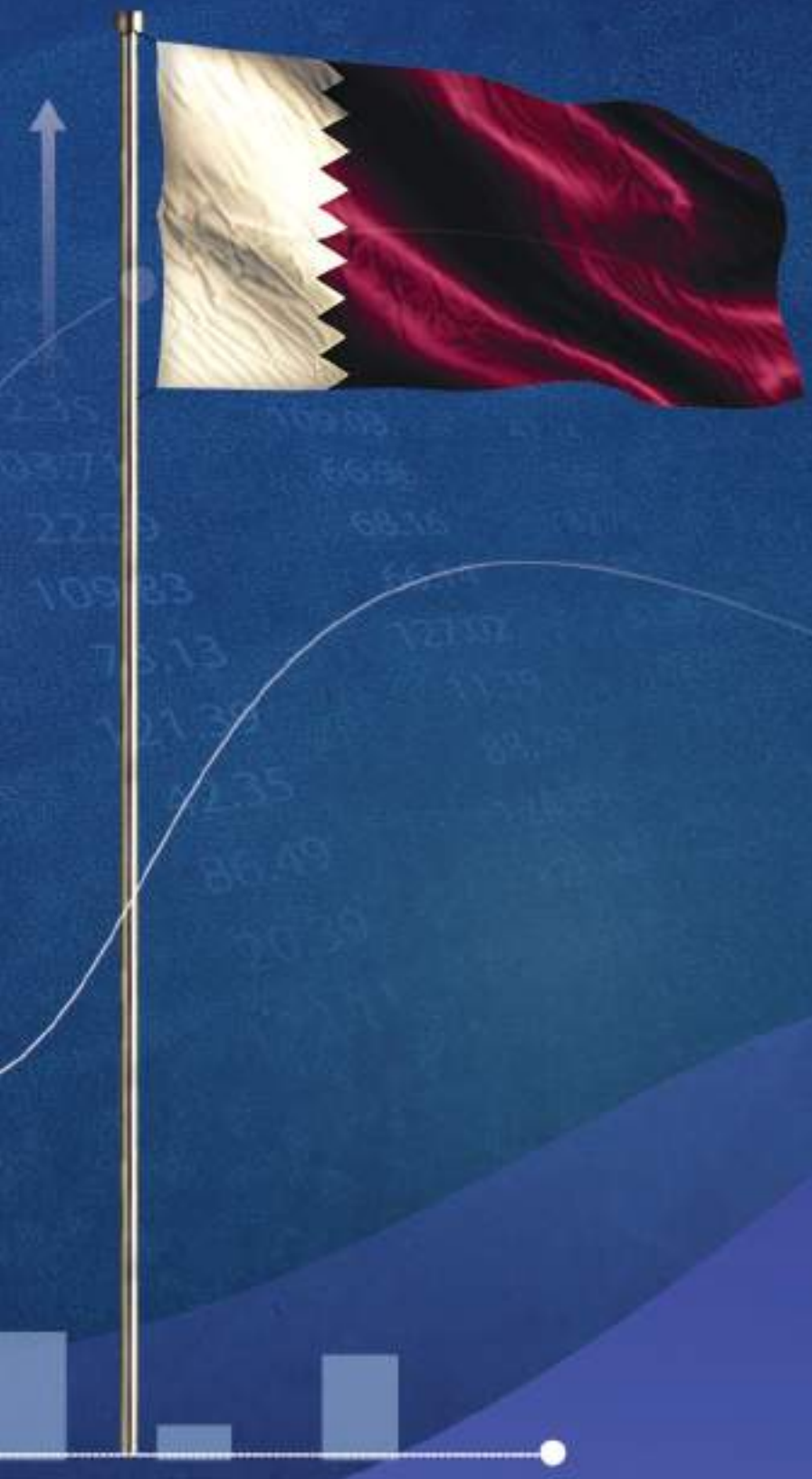

خامساً:
دولة قطر

6.2 بورصة قطر

تراجع مؤشر بورصة قطر خلال النصف الأول من العام 2024م ليبلغ 9,964 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً انخفاضاً بنسبة -8.0% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2023م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر فبراير 2024م حين بلغ 10,475 نقطة، إلا أنه تراجع في الأشهر الثلاثة اللاحقة من نصف العام، ليسجل أدنى نقطة له في شهر مايو بنحو 9,319 نقطة، (شكل رقم 24).

شكل 24: مؤشر بورصة قطر، ديسمبر 2022 - يونيو 2024م

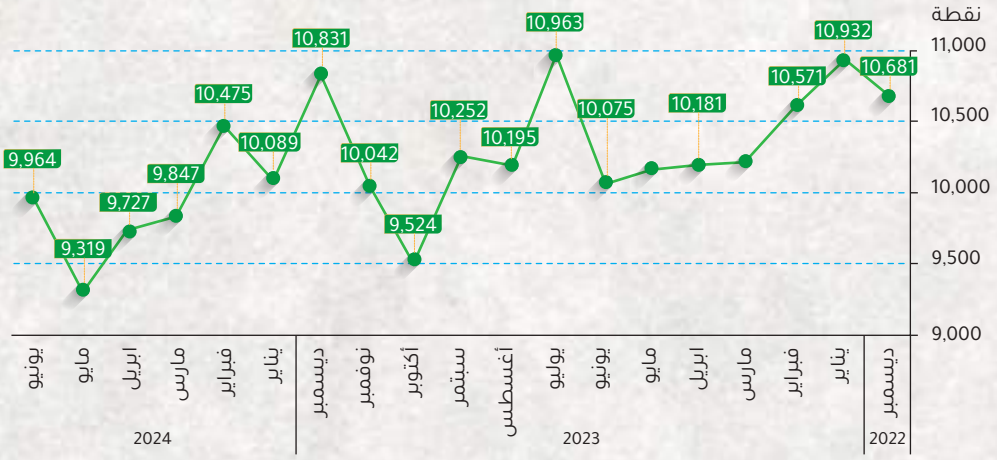

وتبعاً لتراجع المؤشر العام لبورصة قطر في النصف الأول من العام 2024م، سجلت القيمة السوقية للبورصة انخفاضاً جاء بنسبة -7.9% مقارنةً مع نهاية العام 2023م، لتبلغ حوالي 157.6 مليار دولار أمريكي، (شكل 25). وشكلت القيمة السوقية لبورصة قطر نحو 3.9% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2024م.

شكل 25: القيمة السوقية لبورصة قطر، 2020 - يونيو 2024م

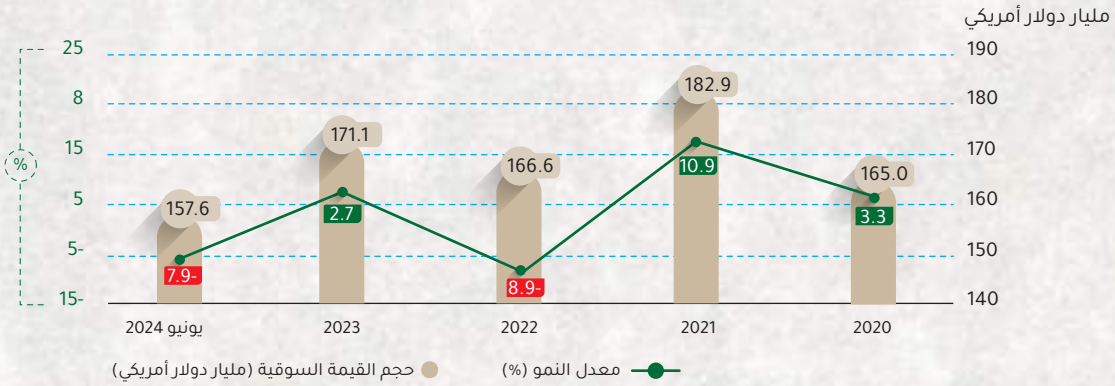

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة ببورصة قطر في النصف الأول من العام 2024م حوالي 16.4 مليار دولار أمريكي، مسجلةً تراجع بنسبة -2.6% مقارنةً مع ذات الفترة من العام السابق، وكذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2024م بنسبة -5.9% ليبلغ حوالي 20.0 مليار سهم مقارنة مع 21.3 مليار سهم خلال الفترة ذاتها من العام السابق، (شكل 26). وبلغ متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2024م ما يقارب 136 مليون دولار أمريكي.

شكل 26: أحجام التداول في بورصة قطر، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

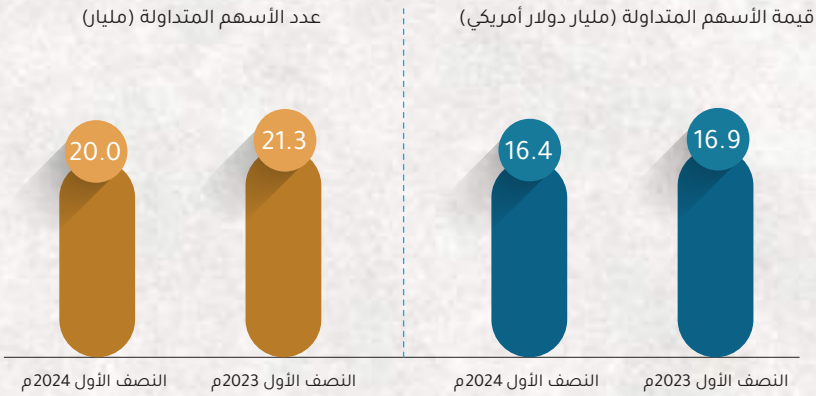

جدول 7: بيانات بورصة قطر، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

البيان		النصف الأول 2023م	النصف الأول 2024م
عدد الشركات المدرجة		50	52
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		50	52
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		162	158
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	16.9	16.4
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	21.3	20.0
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	139	136
	معدل دوران السهم (%)	10.4	10.4
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	324	....
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	193.4	....
المؤشرات	مؤشر بورصة قطر (نقطة)	10,075	9,964
	نسبة التغير في المؤشر (%)	5.7-	8.0-
	مضاعف السعر الى العائد (%)	12.4	21.1
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.4	1.2

التطورات ذات العلاقة بنشاط بورصة قطر

التطورات التشريعية خلال النصف الأول من العام 2024م

اتخذ مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية عدد من القرارات لتطوير المنظومة التشريعية لسوق المال كالتالي:

- قرار رقم (2) لسنة 2024 بشأن ضوابط تداول لاشخاص المطلعين.
- قرار رقم (3) لسنة 2024 بشأن ضوابط شراء الشركة لأسمهما بقصد البيع.
- قرار رقم (4) لسنة 2024 بشأن تعديل بعض قواعد تملك اسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر.

التطورات التنظيمية خلال النصف الأول من العام 2024م

اتخذ مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بعض الإجراءات التنظيمية كالتالي:

- تعديل إجراءات البيع على المكشوف المغطى لوحدات الصناديق الاستثمارية المتداولة.
- تعديل إجراءات البيع على المكشوف المغطى الخاصة بصانع السوق ومزود السيولة والمستثمر المؤهل.
- اصدار إجراءات إدارة فشل التسوية الناتج عن عدم تغطية المراكز المكشوفة.
- تعديل دليل إجراءات شركة إيداع وفقاً لإجراءات تخفيض فترة التسوية.
- تعديل الرسوم الخاصة بالصفقات المرفوضة لآلية التسليم مقابل الدفع.

التطورات في مجال الافصاح خلال النصف الأول من العام 2024م

بلغت عدد الافصاحات (582) افصاح، تقسمت الافصاحات بين فورية تضمنت الاخبار الجوهرية والاخبار التي تخص الجمعيات والترشيحات والدعوات القضائية، وافصاحات دورية وتضمنت البيانات المالية والبيانات الأساسية للشركة. استمرت الشركات بالالتزام بتشريعات الهيئة المنظمة لعمليات الافصاح وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة المتمثلة في الشفافية وتحمل المسؤولية والإقرار بها والعدل والمساواة

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول من العام 2024م

واصلت الهيئة التعاون مع الهيئات النظيرة والجهات المعنية من خلال الرد على طلبات المساعدة والاستفسارات والاستبيانات والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال النصف الأول من العام 2024م

قامت الهيئة بتنظيم مؤتمر أسواق رأس المال العربية ودعوة كافة المهتمين. وتقديم المنشورات التوعوية (مقروءة - فيديو- انفوجرافيك) التي يتم نشرها بشكل دوري على حسابات الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي بهدف توعية الجمهور. والنشر الإعلامي لمشروع قواعد سلوكيات السوق للتشاور فيما بين المتعاملين في الاسواق المالية القطرية. وكذلك تدريب طلاب وطالبات من جامعة كارنيجي ميلون وكلية المجتمع، لثلاثة أشهر، في إدارة نظم المعلومات في الهيئة. وإعداد برنامج التدريب العملي لطالبات المدرسة القطرية - الفرنسية فولتير. ونشر البيانات الإعلامية الفورية حول قرارات وتعاميم الهيئة و إصداراتها لأي تشريع فور إصداره بغرض إعلام الجمهور حول المستجدات و التطورات في سوق رأس المال القطري وتنفيذبرنامج تدريبي حول تعزيز الوعي إزاء إدارة المخاطر المالية.

سادساً:
دولة الكويت

7.2 بورصة الكويت

سجل مؤشر بورصة الكويت خلال النصف الأول من العام 2024م نمواً بنسبة 1.8% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2023م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر فبراير 2024م حين بلغ 7,441 نقطة، إلا أنه تراجع في الأشهر اللاحقة من نصف العام، ليسجل أدنى نقطة له بنهاية شهر يونيو بنحو 6,937 نقطة، (شكل رقم 27).

شكل 27: مؤشر بورصة الكويت ، ديسمبر 2022 - يونيو 2024م

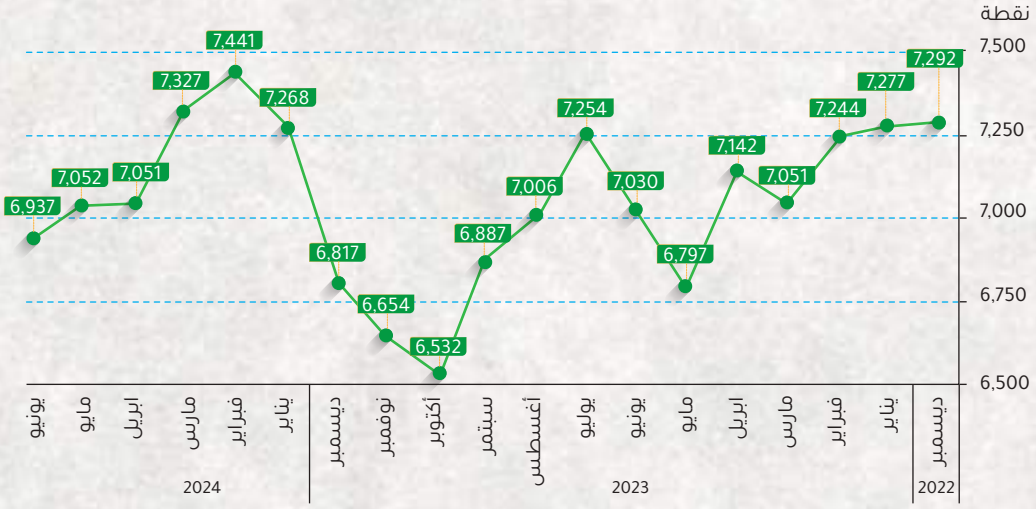

وشهدت القيمة السوقية لبورصة الكويت في النصف الأول من العام 2024م نمواً بنسبة 2.6% مقارنةً مع نهاية العام 2023م، لتبلغ حوالي 134.1 مليار دولار أمريكي، (شكل 28). وشكلت القيمة السوقية لبورصة الكويت نحو 3.4% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2024م، بعد أن كانت مساهمتها 3.0% في العام 2023م.

شكل 28: القيمة السوقية لبورصة الكويت، 2020 - يونيو 2024م

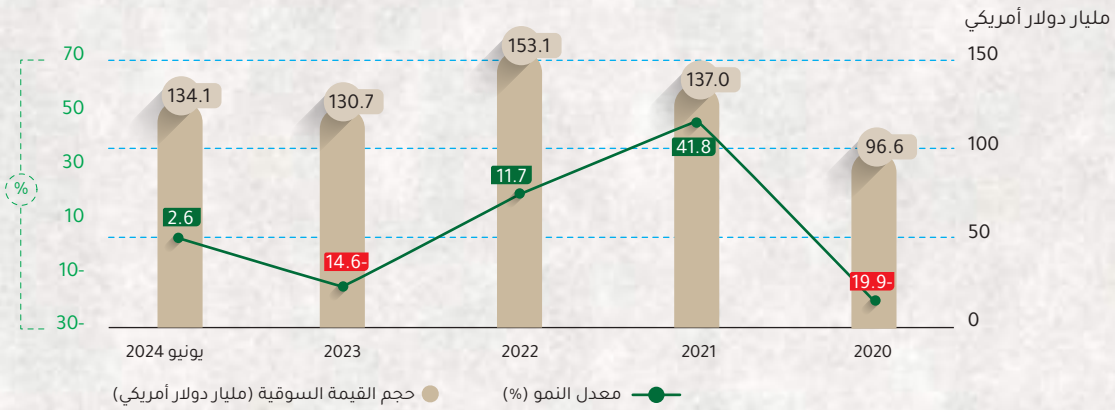

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة ببورصة الكويت في النصف الأول من العام 2024م حوالي 21.7 مليار دولار أمريكي، مسجلةً نمواً بنسبة بلغت 32.1% مقارنةً مع ذات الفترة من العام السابق، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي ما يقارب 182 مليون دولار أمريكي. وكذلك ارتفع عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2024م بنسبة 58.3% ليبلغ حوالي 27.0 مليار سهم مقارنة مع 17.1 مليار سهم خلال الفترة ذاتها من العام السابق، (شكل 29).

شكل 29: أحجام التداول في بورصة الكويت، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

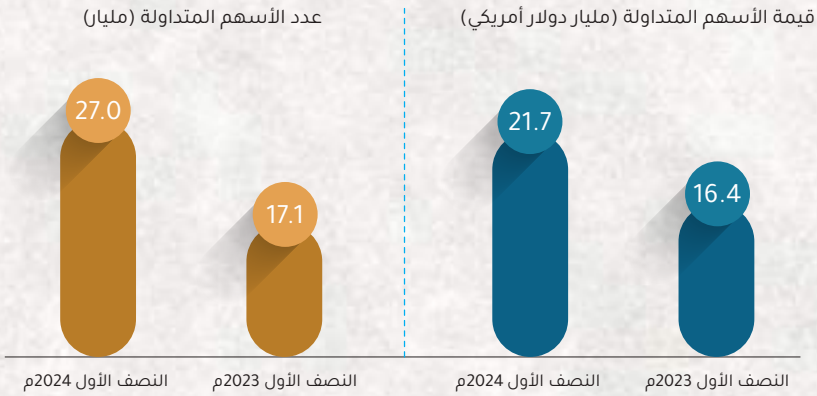

جدول 8: بيانات بورصة الكويت، النصف الأول 2023م - النصف الأول 2024م

البيان		النصف الأول 2023م	النصف الأول 2024م
عدد الشركات المدرجة		150	175
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		150	175
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		136	134
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	16.4	21.7
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	17.1	27.0
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	138	182
	معدل دوران السهم (%)	0.2	0.3
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	....	....
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	....	....
المؤشرات	مؤشر بورصة الكويت (نقطة)	7,030	6,937
	نسبة التغير في المؤشر (%)	3.6-	1.8
	مضاعف السعر الى العائد (%)	16.4	15.0
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.4	1.3

التطورات ذات العلاقة بنشاط بورصة الكويت

التطورات التشريعية خلال النصف الأول من العام 2024م

تم في النصف الأول من العام 2024م إصدار عدد من القرارات لتطوير المنظومة التشريعية لسوق المال كالتالي:

- رقم (11) لسنة 2024 بشأن ضوابط تقويم أو دراسة الانخفاض في القيمة للأصول.
- رقم (16) لسنة 2024 بشأن تعديل ترقيم بعض أحكام مواد الكتاب السادس (مكافحة غسل الأموال والتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م.
- رقم (52) لسنة 2024 بشأن استرجاع بعض الرسوم المدفوعة لخدمات الهيئة.
- رقم (70) لسنة 2024 بشأن أحكام زيادة رأس مال الصناديق المغلقة ذات رأس مال ثابت والمدرجة في البورصة.
- رقم (71) لسنة 2024 بشأن تعديل بعض أحكام الكتابين الثاني و الخامس من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.
- رقم (74) لسنة 2024 بشأن إلغاء المادة رقم (10-2) وتصحيح تسلسل المواد التي تليها من الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
- رقم (75) لسنة 2024 بشأن تعديل أحكام التنفيذ الجبري على الأوراق المالية.
- رقم (84) لسنة 2024 بشأن تعديل بعض أحكام خدمة التداول بالهامش.
- رقم (90) بشأن استثناء الشركات المدرجة الخاضعة لرقابة وحدة تنظيم التأمين من أحكام الكتاب الخامس عشر حوكمة الشركات من اللائحة التنفيذية.

التطورات التنظيمية خلال النصف الأول من العام 2024م

تم اطلاق النسخة المطورة من نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL ، حيث سيقوم المسيطرين على شركات مدرجة بتقديم النموذج رقم (6) "بيع أو شراء المسيطر على شركة مدرجة" الوارد قي الملحق رقم (6) من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما وذلك من خلال نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL. والإشارة إلى القرار رقم م.م.هـ 8-4 لسنة 2024 بشأن اعتماد قرار مجلس المفوضين لتعديلات قواعد تداول الأوراق المالية غير المدرجة بما يسمح للأشخاص المرخص لمزاولة نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل لتقديم خدمة التداول الالكتروني في سوق الأوراق المالية غير المدرجة.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال النصف الأول من العام 2024م

قامت هيئة أسواق المال في النصف الأول 2024م باتخاذ عدد من الإجراءات لتطوير الإطار التنظيمي في سوق المال كالتالي:

- بيان صحفي: "خدمات التقنيات المالية التي تنظمها هيئة أسواق المال" موضوعاً لورشة توعوية لهيئة أسواق المال.
- بيان صحفي: "عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب" موضوعاً لفعالية توعوية جامعية لهيئة أسواق المال.
- أعمال تحديث خدمات إدارة التراخيص والتسجيل في بوابة الهيئة الإلكترونية.
- بيان صحفي: هيئة أسواق المال تطلق الصفحة الإلكترونية للتقنيات المالية على موقع الهيئة الإلكتروني.
- قرار رقم (74) لسنة 2024 بشأن إلغاء المادة رقم (10-2) وتصحيح تسلسل المواد التي تليها من الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
- بيان صحفي: ورشة عمل التقنيات المالية FINTECH تحت مظلة هيئة أسواق المال.
- بيان صحفي: "الملاحظات المتكررة والتي تم رصدها من خلال مهام التفتيش الميداني وآليات تلافيها" موضوعاً لورشة عمل توعوية لهيئة أسواق المال.
- تعميم هيئة أسواق المال رقم (3) لسنة 2024 بشأن معالجة أوضاع المسحوب منهم الجنسية الكويتية.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول من العام 2024م

توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة مراكز الخدمات المالية الدولية في جمهورية الهند في 23 أبريل 2024م.

التطورات في مجال توعية الجماهير خلال النصف الأول من العام 2024م

شهد النصف الأول من العام 2024م لهيئة أسواق المال تنفيذ مهامها التوعوية المحددة في خطتها التوعوية المعتمدة (2023-2024) نوجز أبرز ما تم تنفيذه من فعاليات بالآتي:

الورش التوعوية:

- آخر المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال
- متطلبات تقارير الاستدامة للشركات المدرجة
- عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- نبذة تعريفية عن هيئة أسواق المال للجامعة الأسترالية
- نبذة تعريفية عن هيئة أسواق المال/سلوكيات وممارسات التداول المخالفة وغير المشروعة للجامعة الأمريكية الدولية.

الحملات لتوعوية:

تنفيذ أربع حملات توعوية واسعة النطاق استهدفت شرائح مختلفة، تناولت موضوعات مختلفة:

- حملة التقنيات المالية
- حملة جائزة المستثمر الذكي الخليجي
- الاحتيال المالي "ملم"
- حملة مع من تستثمر

إصدارات توعوية:

- تقارير الخطة التوعوية.
- مطبوعة الإطار التنظيمي للتقنيات المالية.
- مطبوعة الاحتيال المالي.
- تقرير المشاركة في أسبوع المستثمر العالمي.
- تقرير المشاركة في مسابقة جائزة المستثمر الذكي الثانية.
- مجلة هيئة أسواق المال الإلكترونية التوعوية العدد (15-16).
- تقرير المستجدات التوعوية الخليجية.

51.298
78.222
49.651
86.75
159.73
78.222
29.79
75.63
49.651
78.222
856.75
402.67
10.552
22.10
18.158
24.47
14.229
43
285.67
78.561
22.743
44.39
25.01
47.51
0.34
07.28
85.224
8.668
7.352

ملحق1:

الـــجـــداول الإحـصـائية

جدول 9: مؤشرات أداء أسواق المال الخليجية والعالمية، 2023 - النصف الأول 2024م

السوق	2023م	النصف الأول 2024م	معدل النمو (%)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	9,578	9,061	5.4 -
سوق دبي المالي	4,060	4,030	0.7 -
بورصة البحرين	1,972	2,025	2.7
السوق المالية السعودية	11,967	11,680	2.4 -
بورصة مسقط	4,514	4,687	3.8
بورصة قطر	10,831	9,964	8.0 -
بورصة الكويت	6,817	6,937	1.8
مجلس التعاون	**170.6**	**165.2**	**3.1 -**
مؤشر Nikkei 225 الياباني	33,464	39,583	18.3
مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500)	4,770	5,460	14.5
مؤشر MSCI العالمي	3,169	3,512	10.3
مؤشر Euro Stoxx 600 الأوروبي	4,522	4,894	8.2
داو جونز	37,690	39,119	3.8
مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100)	7,733	8,164	5.6

جدول 10: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، النصف الأول 2024م

	القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي)	نسبة(%) من الإجمالي	معدل النمو(%) مقارنة مع 2023م
سوق أبوظبي للأوراق المالية	761	19.0	5.6 -
سوق دبي المالي	185	4.6	1.3 -
بورصة البحرين	21	0.5	3.0
السوق المالية السعودية	2,682	67.0	10.7 -
بورصة مسقط	63	1.6	2.0
بورصة قطر	158	3.9	7.9 -
بورصة الكويت	134	3.4	2.6
مجلس التعاون	4,004	100	8.6 -

جدول 11: عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية، النصف الأول 2024م

	عدد الشركات المدرجة	عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	نسبة (%) الشركات المدرجة في كل سوق من إجمالي الشركات المدرجة
سوق أبوظبي للأوراق المالية	98	91	%13
سوق دبي المالي	64	58	%9
بورصة البحرين	42	42	%6
السوق المالية السعودية	238	233	%32
بورصة مسقط	107	107	%14
بورصة قطر	52	52	%7
بورصة الكويت	145	145	%19
مجلس التعاون	746	728	%97

جدول 12: عدد وقيمة الأسهم في الاكتتاب الأولي في أسواق المال الخليجية، النصف الأول 2024م

	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	قـيـمـة الإكـــتتاب (مليون دولار أمريكي)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	1,890	6,936
سوق دبي المالي	1,650	10,832
بورصة البحرين	....	....
السوق المالية السعودية	302	2,008
بورصة مسقط	....	....
بورصة قطر	....	....
بورصة الكويت	....	....
مجلس التعاون	3,842	19,776

51.298
78.222
49.651
▲86.75
▼159.73
18.158
78.222
38.962
▲75.63
▲856.75
▲402.67
38.962
10.552
32.658
18.158
14.229
▲24.47
10.552
▼43.027
▲185.63
14.229
78.561
22.743
18.158
▲44.39
▲24.75
▲47.51
0.34
85.224
8.668
7.352

ملحق2:

معلومات عن أسواق المال الخليجية

جدول 13: نوع السوق المالي (رسمي، ثانوي، موازي)

الدولة/ السوق		نوع السوق
الإمارات	أبوظبي	السوق الرئيسي، السوق الثاني - السوق الموازي
	دبي	السوق الرئيسي
البحرين		سوق نظامي - سوق الأوامر الخاصة - سوق الإكتتابات الأولية - سوق الصناديق الإستثمارية - سوق السندات - سوق صناديق الاستثمار العقاري - سوق البحرين الاستثماري (BIM).
السعودية		السوق الرئيسية للأسهم (تداول)/ السوق الموازية - نمو (أسهم).
عُمان		السوق النظامية، السوق الموازية، السوق الثالثة، سوق السندات.
قطر		السوق الرئيسية والتي تضم سوق الصناديق العقارية والأسهم والسندات ووحدات صناديق الاستثمار المتداولة، والسوق الثانية (الناشئة) .
الكويت		السوق الاولي، السوق الرئيسي، سوق خارج المنصة (OTC).

جدول 14: التسويات

الدولة/ السوق		التسويات
الإمارات	أبوظبي	T+2
	دبي	T+2
البحرين		T+2
السعودية		تسوية الأسهم وصناديق المؤشرات والصكوك والسندات: T+2 تسوية المشتقات (العقود المستقبلية) : T+0
عُمان		T+3
قطر		T+2
الكويت		T+3

جدول 15: التقييم الائتماني

الدولة/ السوق	التقييم الائتماني (طويل المدى)		
	S & P	Fitch	Moody's
الإمارات	+AA/A-1	AA-	Aa2
البحرين	B+	B+	B2
السعودية	A/A-1	A+	A1
عُمان	A- (stable)	....	A1 Negative
قطر	AA	AA	AA2
الكويت	A+	AA-	A1

جدول 16: أنواع البورصات وعدد فروعها

الدولة/ السوق	بورصة بنظام إلكتروني	عدد الفروع (إن وجدت)
الإمارات – أبوظبي	1	3
الإمارات – دبي	1	....
البحرين	1	1
السعودية	سوق الأسهم الرئيسي (تداول) - السوق الموازية (نمو)- سوق الصكوك والسندات - سوق المشتقات المالية تُنظمها وتُشرف عليها هيئة السوق المالية	....
عُمان	1	1
قطر	1	....
الكويت	1	1

مصـــادر الـــــبيانات

هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة	https://www.sca.gov.ae/ar/home.aspx
مصرف البحرين المركزي	https://www.cbb.gov.bh/
هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية	https://cma.org.sa/Pages/default.aspx
الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان	https://cma.gov.om/
هيئة قطر للأسواق المالية	https://www.qfma.org.qa/Arabic/Pages/default.aspx
هيئة أسواق المال، دولة الكويت	https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma
أداء أسواق المال العالمية	https://www.investing.com
statista.com	https://www.statista.com/statistics

تم إعداد هذا الإصدار

استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية
المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/statistical-glance

© رجب 1446هـ ،يناير 2025م
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2025م. أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون والتطورات التنظيمية والتشريعية خلال النصف الأول من العام 2024م - العدد السادس.
مسقط - سلطنة عُمان

جميع المراسلات توجه إلى:
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عمان
هاتف: 24346499 968 +
فـاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني: info@gccstat.org
الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org